



USC RANKING

أثر تركيز الملكية وآليات التحسين الإداري على التقارير المالية المضللة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري

إعداد

د. ماجد مصطفى على الباز

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر

كلية إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، السعودية

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلد السادس عشر - العدد الثالث - سبتمبر ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الباز، ماجد مصطفى علي، (٢٠٢٤)، " أثر تركيز الملكية وآليات التحسين الإداري على التقارير المالية المضللة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣)، ١٢٦ - ١٦٩.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

الملخص:

استهدف البحث دراسة أثر تركيز الملكية وآليات التحصين الإداري على التقارير المالية المضللة، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين العوامل التشغيلية للشركات ودرجة لجوء الإدارة لممارسات التضليل والغش المحاسبي. ولتحقيق هذه الأهداف، فقد أجرى الباحث دراسة تطبيقية اعتمدت على مسح شامل للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري وتم تطبيق بعض الشروط على المجتمع ليصبح إجمالي حجم العينة 91 شركة، وذلك لاختبار ثلاثة فروض بحثية من خلال ستة نماذج إحصائية. وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج رئيسية أهمها: (1) انخفاض مستوى التضليل بالتقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري (2) وجود تأثير طردي معنوي للربحية ومعدل نمو الأصول على ممارسات التضليل في التقارير المالية، بينما يوجد تأثير عكسي معنوي للتدفقات النقدية الحرة وعمر الشركة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تأثير خطي مباشر معنوي لحجم الشركة ودرجة ملموسية الأصول والتوزيعات النقدية (3) وجود تأثير عكسي معنوي لتركيز الملكية على ممارسات التضليل في التقارير المالية (4) وجود تأثير غير خطي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة كألية من آليات التحصين الإداري على ممارسات التضليل في التقارير المالية (5) لا يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية كألية من آليات التحصين الإداري على ممارسات التضليل في التقارير المالية

وبناءً على النتائج السابقة، أوصى الباحث بضرورة تطوير اللوائح والقواعد المنظمة لهياكل الملكية ومجالس الإدارات في البيئة المصرية في ضوء النتائج الحالية للبحث.

الكلمات المفتاحية: تركيز الملكية - التحصين الإداري - التقارير المالية المضللة - البيئة المصرية

The Impact of Ownership Concentration and Managerial Entrenchment on Fraudulent Financial Reporting: Evidence from Egyptian Stock Market

Abstract:

The research aims to determine the impact of ownership concentration and Managerial Entrenchment mechanisms on Fraudulent Financial Reporting, in addition to analyze the relationships between companies' operational determinants and the degree of fraudulent financial reports. To achieve these objectives, the researcher conducted an empirical study. The study relied on all companies operating in the Egyptian stock market. Where Some restrictions were applied, thus the total sample number was (91) companies, to test (3) research hypotheses through (6) statistical models. Through the applied study, the researcher found several main results: (a) Decreased level of fraudulent financial reports for listed companies in the Egyptian stock market, (b) There is a significant positive effect of profitability and asset growth rate on fraud practices in the financial reports, While there is a significant inverse effect for free cash flows and company's age, In addition, there is no direct, significant linear effect of the company's size, the degree of tangible assets, and dividends (c) There is a significant inverse effect of ownership concentration on fraudulent financial reports, (d) There is a significant non-linear effect of BOD independence as one of the Managerial

Entrenchment mechanisms on fraudulent financial reports. (e) There is no significant effect of managerial ownership as one of the Managerial Entrenchment mechanisms on fraudulent financial reports. Based on the previous results, the researcher recommended the need to develop regulations and rules governing ownership structures and board of directors in the Egyptian environment considering the current results of this study.

Keywords: Ownership Concentration - Managerial Entrenchment - Fraudulent Financial Reporting – Egyptian Environment.

أولاً- المقدمة:

تتبع أهمية التقارير السنوية للشركات (Annual Reports) من دورها في التأثير على متخذي القرارات من أصحاب المصالح باختلاف اتجاهاتهم واهتماماتهم ومجال استخدامهم لمعلومات هذه التقارير سواء المالية (Financial Information) أو غير المالية (Non-Financial Information). وكنتيجة طبيعية لانفصال الملكية عن الإدارة وتكاليف الوكالة، فقد ظهرت العديد من الممارسات المحاسبية من قبل إدارة الشركات لمواجهة تطلعات وتنبؤات أصحاب المصالح حتى وإن كانت هذه المعلومات المفصح عنها غير سليمة أو غير معبرة عن الوضع الحقيقي للأداء المالي للشركة، ولكنها تخدم مصالحهم الشخصية. ومن هنا ظهرت المحاسبة الابتكارية (Creative Accounting) والتي تتضمن العديد من الممارسات التي تلجأ إليها الإدارة لتحسين صورة الأداء التشغيلي والمالي وأهمها التقارير المالية المضللة (Fraudulent Financial Reporting - FFR) والتي تؤدي في حالة اكتشافها إلى فقدان الثقة بمصداقية وعدالة معلومات التقارير السنوية. بل وما هو أبعد من ذلك، وهو فقدان الثقة بالأداء المالي للشركة ككل واهتزاز صورتها الذهنية داخل القطاع الاقتصادي وسوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى انهيارها مالياً وفقاً لدرجة التضليل المصاحبة للتقارير السنوية، وكنتيجة طبيعية للعديد من الفضائح والانهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية منذ مطلع الالفية الحالية، فقد حاول الأدب المحاسبي من خلال الدراسات والبحوث الأكاديمية تطوير العديد من النماذج والأطر المحاسبية للكشف عن احتمالية وجود ممارسات لتضليل التقارير المالية من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية المقارنة بالإضافة للاعتماد على معلومات حوكمة الشركات، وكذلك دراسة أهم المحددات التشغيلية والإدارية لاستخدام هذه الممارسات في بيئة الأعمال. ومن جانب آخر، تناول الأدب المحاسبي الدور الجوهري لتكوين هيكل الملكية (Ownership Structure) ما بين ملكية مشتتة و ملكية مركزة في التأثير على اتجاهات الإدارة وسياساتها - خاصة المحاسبية - بغض النظر عن نوعها كملكية إدارية أو مؤسسية أو أجنبية أو حكومية، بالإضافة إلى الدرجة المتوقعة من الرقابة المفروضة على الإدارة في ضوء كل نوع من أنواع الملكية، حيث أشار تيار بالدراسات الأكاديمية لتزايد الدور الرقابي في حالة الملكية المركزة بشكل كبير خاصة لمستثمر رئيسي واحد فيما أكد تيار آخر عكس ذلك، ولكنها جميعاً حاولت تحديد مدى قدرة الإدارة على تجنب وتحييد القيود الرقابية في ظل حوكمة الشركات. وفي نفس الاتجاه ركز الأدب المحاسبي أيضاً على دور آليات التحسين الإداري (Managerial Entrenchment) مثل استقلالية مجلس الإدارة والملكية الإدارية والرافعة المالية وازدواجية المدير التنفيذي، بالإضافة إلى أساليب السيطرة (Control Mechanisms) من مجلس الإدارة على الشركات ومدى قدرتها على توجيه التقارير المالية وتكوين الصورة الذهنية، ولكنها اختلفت فيما بينها على درجة واتجاه التأثير الفعلي بكل بيئة أعمال على حدى، وهو الأمر الذي دفع الباحث للربط بين التلاعب بالتقارير المالية وصولاً لكونها تقارير مضللة لأصحاب المصالح وكلاً من تكوين هيكل الملكية وآليات التحسين الإداري.

ثانياً- دوافع ومشكلة البحث:

قام الباحث بالاستناد إلى ثلاثة دوافع رئيسية مرتبطة بالمتغيرات البحثية (التقارير المالية المضللة - تركيز الملكية - آليات التحسين الإداري) لمحاولة إيجاد علاقات سببية فيما بينها لاشتقاق مشكلة البحث وهي كالتالي:

١. انتشار ظاهرة التعثر المالي وانهيار الشركات على المستوى الدولي:

أصبحت درجة مصداقية التقارير المالية ومدى اعتمادها في اتخاذ القرارات سواء التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية تساؤل شائع ومثال جدال من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية في الأونة الأخيرة، وخاصة بعد الانهيارات المتتالية والمفاجئة لكيانات اقتصادية كبيرة على المستوى الدولي كبنك سيليكون فالي الأمريكي ٢٠٢٣ بالرغم من صدور تقرير من مكتب مراجعة موثوق

(KPMG) يؤكد سلامة الوضع المالي، وهو الأمر الذي أعاد توجيه الاتهام الي مجالس إدارات الشركات من جديد بتعمد تقديم تقارير مالية مضللة وغير معبرة عن وضع الشركات الحقيقي من خلال استغلال المرونة الحالية للسياسات والمعايير المحاسبية. ولكن بالطبع يمكن أن يكون هناك مؤشرات ومحددات وعوامل تشغيلية يمكن من خلالها التنبؤ باحتمالية أن تكون التقارير المالية للشركات مضللة، **وبناءً عليه تتبلور المشكلة البحثية الأولى في الإجابة على التساؤل التالي:** ما هي احتمالية التضليل بالتقارير المالية ببيئة الأعمال المصرية، وما هي المحددات التشغيلية للشركات للتنبؤ بوجود تضليل وغش بالتقارير المالية؟

٢. الثقافة الاستثمارية وتغير أنماط الملكية بالبيئة المصرية:

يعتبر سوق الأوراق المالية المصري من الأسواق الواعدة وذات النظرة الإيجابية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وفقاً لتقارير الوكالات والمنظمات المالية العالمية مثل رويترز وبلومبيرج وصندوق النقد الدولي من زاوية النمو الرأسمالي وحجم الاستثمارات وقدرته على جذب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية منذ بداية الألفية الحالية، ولكن تباطؤ هذا النمو مع الأزمات الدولية الراهنة تزامناً مع بداية العقد الحالي مثل كورونا عام ٢٠٢٠، والأزمة الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢. ومن جانب آخر تسبب انخفاض وتيرة ونمو الاقتصاد العالمي بشكل عام في توجيه الأنظار لأسواق الأوراق المالية كملاد لأصحاب المدخرات للاستثمار أو الحفاظ على القيمة الشرائية لثرواتهم على الأقل من خلال تداول الأسهم، الأمر الذي أدى لدخول حجم هائل من رؤوس الأموال للأسواق المالية بشكل عام وسوق الأوراق المالية المصري بشكل خاص حيث ارتفع حجم رأس المال السوقي المصري من ٨٢٩ مليار جنيه عام ٢٠١٨ إلى ٩٨٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ أي بمعدل نمو خلال الفترة مقدار ١٥.٧٪، بالإضافة إلى ارتفاع معدل دوران الأسهم من ٢٧٪ عام ٢٠١٨ إلى ٣٦٪ عام ٢٠٢٢، كما بدأت تتغير أنماط الملكية بسوق الأوراق المالية المصري والاتجاه وتركز الملكية بشكل ملحوظ من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ والسيطرة، **وبناءً عليه تتبلور المشكلة البحثية الثانية في الإجابة على التساؤل التالي:** هل هناك علاقة بين تركيز الملكية كأحد أشكال هياكل الملكية والتقارير المالية المضللة ببيئة الأعمال المصرية؟

٣. انتشار آليات التحسين الإداري ومشاكل الوكالة:

تنتج مشكلة الوكالة من الفصل بين الملكية والإدارة بالشركات، حيث تسعى الإدارة لإثبات جدارتها وحسن إدارتها لأصول وموجودات الشركات أمام الملاك، الأمر الذي يدفع في بعض الأحيان للاتجاه لممارسات تقلل من مصداقية التقارير المالية بل وتنتج في بعض الأحيان تقارير مالية مضللة. وغالباً ما ترتبط هذه الممارسات بعدة دوافع مثل مقابلة مستويات أداء معينة أو مواجهة ضغوطات أصحاب المصالح، وخاصة الفئة المرتبطة بالرافعة المالية. وذلك بالإضافة إلى ضمان الاستقرار والاستمرار الوظيفي، مما دفع مجالس الإدارات لبعض الآليات للحفاظ على مكائنتهم بالشركات وسميت بآليات التحسين الإداري ومنها درجة استقلالية المجلس والملكية الإدارية والرفع المالي وازدواجية المدير التنفيذي، **وبناءً عليه تتبلور المشكلة البحثية الثالثة في الإجابة على التساؤل التالي:** هل هناك علاقة بين آليات التحسين الإداري والقوائم المالية المضللة ببيئة الأعمال المصرية؟

ثالثاً - أهداف البحث:

في ضوء دوافع ومشكلة البحث يمكن للباحث تحديد أهدافه في النقاط التالية:

- التأصيل النظري لماهية التقارير المالية المضللة وتركز الملكية والتحسين الإداري بالفكر المحاسبي.
- دراسة محددات التقارير المالية المضللة في البيئة المصرية.
- قياس أثر تركيز الملكية على التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.
- قياس أثر آليات التحسين الإداري على التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.

رابعاً- أهمية البحث:

- في ضوء دوافع وتساؤلات وأهداف البحث يمكن للباحث تحديد أهميته في النقاط التالية:
- تسليط الضوء على محددات ومستوى التضليل والغش بالتقارير المالية للشركات في بيئة الأعمال المصرية من خلال دليل تطبيقي حديث يعتمد على مسح شامل لسوق الأوراق المالية.
 - سد الفجوة البحثية الحالية في قياس أثر تركيز الملكية على التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية من خلال دليل تطبيقي حديث.
 - سد الفجوة البحثية الحالية في قياس أثر آليات التحصين الإداري على التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية من خلال دليل تطبيقي حديث.

خامساً- هيكل البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، فقد قام الباحث بتقسيم البحث على النحو التالي: تناول القسم الأول التأسيس العلمي لماهية التقارير المالية المضللة، واستعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض، بينما قدم القسم الثالث المنهجية ونماذج البحث، فيما تناول القسم الرابع دراسة تطبيقية لاختبار الفروض، وانتهى البحث بعرض النتائج والتوصيات والإضافة العلمية والاتجاهات البحثية المستقبلية في القسم الخامس.

القسم الأول: التأسيس العلمي لماهية التقارير المالية المضللة

١/١- مفهوم الغش والتقارير المالية المضللة:

ترتبط التقارير المالية المضللة بالغش المتعمد بالقوائم المالية من قبل إدارة الشركات سواء لتحقيق مصالح شخصية أو لمواجهة تطلعات أصحاب المصالح وتنبؤاتهم للأداء المالي (Sukmadilaga /Farida et.al,2022 /et.al,2022)، وتعد مفهوم الغش (Fraud) في الأدب المحاسبي خاصة بعد تسليط الضوء عليه كمجال بحثي في الأونة الأخيرة مع الفضائح المالية (Utami,2023) والتي بدأت للظهور بشكل لافت مع انهيار شركة انرون الأمريكية للطاقة ٢٠٠١ والمراجع الخارجي لها آرثر اندرسون، وأخرها انهيار بنك سيليكون فالي الأمريكي في شهر مارس ٢٠٢٣ وبعد عشرون يوم فقط من صدور تقرير مراجعة نظيف له من مكتب مراجعة موثوق وهو (KPMG)، حيث عرف المعيار الأمريكي (SAS:99) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ٢٠٠٢ الغش بأنه فعل مقصود يؤدي الي تحريفات جوهرية في التقارير المالية، كما عرف المعيار الدولي (ISA:240) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام ٢٠٠٩ الغش بأنه عمل متعمد من قبل إدارة الشركات ويتضمن استخدام التضليل لتحقيق مصالح بطريقة غير شرعية أو غير قانونية، واتفق كلا المعيارين على وجود ثلاثة عوامل أساسية مؤثرة ومرتبطة بحدوث الغش والتضليل وهي (أ) وجود ضغوطات أو محفزات سواء للإدارة أو الموظفين لارتكاب الغش، (ب) غياب الرقابة أو عدم فعاليتها وبالتالي وجود ظروف ملائمة للممارسات المتضمنة على الغش، (ج) توافر إمكانية التبرير المنطقي لمرتكبي ممارسات الغش.

أما من جانب الأدبيات الأكاديمية، فإن التقارير المالية المضللة تعتبر أحد أنواع الغش المتعمد من قبل إدارة الشركات بهدف إظهار المركز المالي ونتائج الأعمال على غير حقيقتها، أي ان الغش لابد أن ينتج عنه تحريف جوهرية في القوائم المالية حتي تتصف بالتضليل، حيث ان الغش أو التضليل في التقارير المالية هو ممارسات محاسبية ينتج عنها إما تحريفات متعمدة أو إغفال معلومات جوهرية بالتقرير المالي ومن أهم أساليب الغش تسجيل إيرادات وهمية أو إخفاء التزامات أو المغالاة في تقدير قيمة الأصول، وأكد (على،٢٠١٧) بان هذه الممارسات تتم بشكل رئيسي من خلال اختراق هيكل الرقابة الداخلية والتحايل على اللوائح والقوانين، كما أوضح أن الغش بالتقارير المالية هو فعل متعمد - غير قانوني - يتم بواسطة أطراف داخلية أو خارجية لتغيير طبيعة الأرقام المحاسبية الفعلة مما

يترتب عليه تشوية التقارير المالية بهدف تضليل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، فيما أوضح (Purnaningsih et.al,2022) ان ممارسة الادارة لممارسات الغش المؤدية لتضليل التقارير المالية يعتبر خروج عن الاطار الأخلاقي وتعتبر ممارسات إجرامية تهدف للحصول على مزايا غير مستحقة وإلحاق الضرر بالغير وخاصة المساهمين، كما يشير (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣) الي ان التشويش الإداري (Management Obfuscation) من أساليب التقارير المالية المضللة من خلال كتابة تقارير طويلة بعبارات وجمل يصعب فهمها وتصل لحد الغموض لتشتيت مستخدمي المعلومات وارتفاع تكاليف تحليلها مما يؤدي الي تخفيض استجابة ورد الفعل لأصحاب المصالح، بالإضافة الي اتباع سياسة التوجيه الخاطئ (Misdirection) من خلال التركيز على الإفصاح عن المعلومات الدالة على الجوانب الإيجابية واختصار الجوانب السلبية خاصة فيما يتعلق بالتنبؤات المالية المستقبلية وعرضها بشكل معقد وغير مفهوم لقارئ التقرير المالي.

ومما سبق يمكن للباحث تحديد ماهية التقارير المالية المضللة بانها تقارير "وهمية" وغير معبرة بصورة عادلة عن الموقف والأداء المالي للشركات، حيث تم إعدادها في ظل ممارسات انتهازية للإدارة بهدف تحقيق المصالح الذاتية في ظروف انخفاض آليات الرقابة والحوكمة وتعاطم مشاكل الوكالة الرأسية.

٢/١ - أبعاد ممارسات التقارير المالية المضللة:

ان تطور بيئة الاعمال وزيادة حدة المنافسة أحد الأسباب الرئيسية لاتجاه الادارة لممارسات القوائم المالية المضللة خاصة في حالة التعرض لركود اقتصادي يصل لحد التعثر المالي (Utami,2023)، وذلك بهدف تأجيل الاثار السلبية المتوقعة في السنة المالية الحالية لفترات مستقبلية وخاصة فقدان الاستقرار الوظيفي للإدارة (علي، ٢٠١٧)، ويرى الباحث ان اتجاه الإدارة لممارسات التقارير المالية المضللة يعتمد بشكل رئيسي على الفرص المتاحة من خلال ضعف آليات الرقابة الداخلية والمساءلة من قبل المساهمين، ويمكن تحديد أهم استراتيجيات المديرين لإعداد التقارير المالية المضللة في ثلاثة جوانب رئيسية وهي التلاعب بالنتائج المحاسبية لرفع أسعار الأسهم، أو التلاعب في توقيت منح خيارات الأسهم، أو التلاعب في معلومات الإفصاح وخاصة غير المالي بالتقارير المالية مما يجعل هذه التقارير مضللة لأصحاب المصالح عند الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

كما اتفق الأدب المحاسبي على وجود العديد من الابعاد التي ينتج عنها ممارسات التقارير المالية المضللة، وظهرت العديد من المحاولات لوضع أطر علمية مفسرة للعوامل المسببة لها، حيث ظهر أول نموذج تفسيري بمسمى نموذج مثلث الغش (Fraud Triangle) عام ١٩٥٣، واعتمد في تفسير التقارير المالية المضللة على ثلاثة عوامل وهي الضغوط والفرص والمبررات، ثم ظهر النموذج الماسي للغش (Fraud Diamond Model) ويعتبر تطوير لنموذج مثلث الغش مع إضافة بعد رابع وهو القدرة، وتلاهما نموذج بنتاجون للغش (Fraud Pentagon Model) ويعتبر تطوير للنموذج الماسي مع إضافة بعد خامس وهو إطار الرقابة والضبط الخارجي، وفيما يلي يستعرض الباحث الابعاد الخمسة للتقارير المالية المضللة: (شحاته، ٢٠١٧ / علي، ٢٠١٧ / النجار وبسيوني، ٢٠٢٣)

١/٢/١- الضغوط (Pressures): حيث تمثل العوامل التي تدفع القائمين على إعداد التقارير المالية لارتكاب الممارسات المنطوية على الغش والتضليل، ومن أهمها (أ) ضغوطات تحقيق الأهداف الموضوعية للعمل وخاصة الضغوطات المالية لمقابلة توقعات الأرباح أو الهبوط المفاجئ للأداء المالي، (ب) ضغوطات تحقيق المصالح الشخصية، (ج) سلوك الشركات من حيث الشفافية المالية. ٢/٢/١- الفرص (Opportunities): وتتمثل في مدى توافر المناخ الملائم لارتكاب ممارسات الغش، وتتأثر بالبيئة الداخلية للشركة ونظام الرقابة الداخلية، كما تنقسم الفرص الي: (أ) مرونة النظام المحاسبي المتبع وقابليته لممارسة الغش، (ب) طبيعة نشاط الشركات ودورة الإيرادات والمصروفات.

٣/٢/١- المبررات (Rationalizations): وتعتمد على معتقدات القائمين على إعداد التقارير المالية ومدى اقتناعهم بان ممارسات الغش هي السبيل الوحيد لمواجهة الضغوطات، وإنها الطريقة الوحيدة للحفاظ على الاستقرار الوظيفي لهم وضمان استمرارية الشركة.

٤/٢/١- القدرة (Capability): وتشير للمهارات الفردية لدى الإدارة والتي تمكنهم من تحديد الفرص المتاحة للغش والتضليل، وكيفية استغلالها لتحقيق مصالحهم الشخصية.

٥/٢/١- الرقابة والضبط الخارجي (External Regulatory): ويشير الي مدى توافر آليات لضمان عدم التلاعب بالقوانين واللوائح، ويؤدي ضعف هذه الآلية الي زيادة احتمال لجوء الإدارة لممارسات التقارير المالية المضللة

٢/١- النظريات العلمية المرتبطة بالتقارير المالية المضللة:

ارتبطت التقارير المالية بصفة عامة من حيث الجودة أو التضليل والغش بالعديد من النظريات العلمية في مجال المحاسبة والتمويل (Yanto, 2023/ Sukmadilaga et.al,2022/ Avotri & Agbanyo,2020)، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم النظريات العلمية التي تناولت التقارير المالية المضللة:

١/٢/١- **نظرية الوكالة (Agency Theory):** تهتم النظرية بتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين والتضليل العلمي لممارسات كلا الطرفين بالعلاقة التعاقدية بينهم، حيث تفترض النظرية تقسيم تكاليف الوكالة الي تكاليف إتخاذ الإدارة لقرارات استثمارية أو تشغيلية دون المستوي تؤدي لتقليل ثروة المساهمين وتكاليف الحوافز الإدارية، ويعتمد لجوء الإدارة لممارسات التقارير المالية المضللة على الرغبة والدوافع المتوفرة لتحقيق المصالح الشخصية، كما ان نظرية الوكالة تفترض ان دوافع الإدارة ترتبط بعقود الحوافز الإدارية واستقرار الأسعار بسوق الأوراق المالية لتعظيم القيمة السوقية (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣) وبالتالي وجود السلوك الانتهازي للتلاعب بالإفصاح والمعلومات المحاسبية وتقليل مستوى شفافية التقارير المالية بغرض تحقيق مكاسب شخصية مقارنة بأصحاب المصالح مما يؤدي بالنهاية لإنتاج تقارير مالية مضللة (الحبشي، ٢٠٢٣).

٢/٢/١- **نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory):** تفترض النظرية ان الشركة عبارة عن مجموعة علاقات مع أصحاب المصالح، ومن منطلق اختلاف متطلباتهم واحتياجاتهم فانه يصعب تحقيق متطلبات جميع فئات أصحاب المصالح في وقت واحد، وبالتالي تم تقسيمهم الي أصحاب مصالح رئيسيين وثانويين ويختلف هذا التقسيم من شركة لأخرى وفقاً للظروف الداخلية للشركة والمتغيرات الاقتصادية بشكل عام، مما أدي الي وضع الادارة لأوزان نسبية لكل فئة ودرجة تحقيق متطلباتهم من التقارير المالية، وترتب علنه اختلاف درجة مصداقية التقارير المالية لكل فئة من فئات أصحاب المصالح وفقاً لمدي تلبية التقارير لحاجاتهم من المعلومات المالية، وأصبح مفهوم "تقارير مالية مضللة" مرتبط بعلاقة عكسية مع الوزن النسبي لفئة أصحاب المصالح لدي الإدارة عند إعداد التقارير المالية. كما يمكن التأكيد على انه وفقاً لنظرية أصحاب المصالح فان ارتكاب الغش أو التضليل بالتقارير المالية يعتمد على وعي الإدارة الأخلاقي والسعي لتحقيق التوازن بين فئات أصحاب المصالح.

٣/٢/١- **نظرية الشرعية (Legitimacy Theory):** تفترض النظرية ضرورة وجود حد أدنى من المتطلبات لحصول الشركة على الشرعية بمختلف أنواعها، وتعتبر الشرعية المالية أهم متطلبات استمرارية الشركة من خلال الجمهور المتعامل بشكل مباشر على الأسهم المتداولة بسوق الأوراق المالية ومدى مصداقية وعدالة سعر السهم مقارنة بالأداء المالي، ومن هذا المنطلق فان التقارير المالية المضللة عن عمد من قبل الإدارة تؤدي لشرعية غير حقيقية ونتيجة عن سوء استخدام السلطة وتجاوز آليات الرقابة، ومن جانب آخر تركيز نظرية الشرعية على الصورة الذهنية للشركة والتي تحاول

الإدارة بشكل مباشر الحفاظ عليها من خلال تحسين الأداء المالي حتي ولو بطريقة غير سليمة من خلال ممارسات التقارير المالية المضللة.

٤/٢/١ - نظرية الإشارات (Signaling Theory): تفترض النظرية اعتماد أصحاب المصالح على الإشارات الواردة من الشركة وخاصة المتعلقة بالتقارير المالية عن أداء الشركة ومستقبلها المالي في الأجل القصير والمتوسط عند اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها، وبالتالي تحاول الإدارة من خلال التلاعب بالتقارير المالية من إيصال الإشارات لأصحاب المصالح بما يخدم مصالحهم الشخصية وبصفة خاصة القرارات الاستثمارية لما له من تأثير مباشر على الاستقرار المالي والمكانة التنافسية للشركة داخل القطاع الاقتصادي.

٤/٢/١ - نظرية القوة الإدارية (Entrenchment Managerial Power): تفترض النظرية ان السلطات الواسعة الممنوحة للإدارة في تسيير أعمال الشركة تسمح لهم باتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرة على سياسات إعداد التقارير المالية وبالتالي تحديد مستوى الإفصاح والغموض والشفافية المالية (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣)، حيث تساهم مشاكل الوكالة وتضارب المصالح بشكل جوهري في درجة غموض أو تضليل التقارير المالية من خلال الممارسات الانتهازية لخلق صورة ذهنية مقاربة لتوقعات أصحاب المصالح مما يؤدي الي زيادة فجوة عدم تماثل المعلومات وتدني مستوى جودة التقارير المالية وقدرتها على توجيهه السليم للقرارات.

القسم الثاني: مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض

١/٢ - محددات التقارير المالية المضللة:

أصبحت التقارير المالية أكثر تأثيراً مما سبق على متخذي القرارات خاصة مع انفتاح الأسواق المالية الدولية والقدرة على الدخول والاستثمار في أي سوق مالية باي دولة مهما كان حجم رأس المال أو الاستثمار الموجه للسوق المالي، الأمر الذي دفع العديد من الشركات لمحاولة جذب هذه الاستثمارات ورؤوس الأموال من خلال الإفصاح عن تقارير مالية مضللة وغير معبرة بمصادقية عن حقيقة المراكز المالية أو الأداء المالي الفعلي لها، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم المحددات التشغيلية لاحتمالية التضليل بالتقارير المالية:

١/١/٢ - حجم الشركة (Size): يشير حجم الشركة الي الموارد الاقتصادية المتاحة ويتم التعبير عنها بإجمالي الممتلكات أو الأصول بقائمة المركز المالي، ويعد حجم الشركة من المحددات الرئيسية عند اختيار الشركة للسياسات والإجراءات خاصة التشغيلية منها، بالإضافة الي ان حجم الشركة من العوامل التي تحدد فئات أصحاب المصالح وبالتالي نوعية الضغوطات والتكاليف التي تتحملها عند إعداد التقارير المالية، وأكد كلاً من (Harman & Bernawati,2020 /Yusran,2023 /Awang & Ismail, 2018) على وجود أثر إيجابي لحجم الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي أن كلما كبر حجم الشركة كلما زادت الحصة السوقية، بالإضافة الي وجود ضغوط أكبر من قبل أصحاب المصالح خاصة فيما يتعلق بشفافية الإفصاح المالي (القزاز، ٢٠٢١) وجودة التقارير المالية، وعلى العكس أكد (Abed et.al,2022) على وجود أثر سلبي لحجم الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي الشركات كبيرة الحجم غالباً ما تعتمد على سمعتها بسوق الأوراق المالية وتوقعات المحللين الماليين وأصحاب المصالح بقدرتها على تحقيق نمو أو ثبات في الأداء المالي ومواجهة تحديات الازمات المالية والتغيرات في البيئة المحيطة وبالتالي تلجأ لممارسات التقارير المالية المضللة للحفاظ على صورتها الذهنية ومقابلة هذه التوقعات حتي وإن كان بطرق غير سليمة، بينما أشار كلاً من (Kalovyva,2023 /Anan,2021) الي عدم وجود علاقة.

٢/١/٢ - عمر الشركة (Age): يشير عمر الشركة الي الفترة التي مارست فيها الشركة نشاطها، وقد تضمن الأدب المحاسبي عدة أساليب لاحتساب عمر الشركات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على

احتساب العمر مع (أ) بداية التأسيس (ب) بداية الإنتاج التجريبي (ج) بداية الإنتاج الفعلي، ويرجع الباحث الاعتماد على التأسيس باعتباره التاريخ الأكثر دقة ولأغراض سهولة المقارنة بين الشركات، وأكد كلاً من (Anan,2021/ Avotri & Agbanyo,2020) على وجود أثر إيجابي لعمر الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي انه كلما زاد عمر الشركة كلما تخلصت من متطلبات تكوين الصورة الذهنية بسوق الأوراق المالية بالإضافة الي تزايد فئات أصحاب المصالح وضغوطاتهم كلما زادت الفترة التي أمضتها الشركة داخل القطاع الاقتصادي، وعلى العكس أكد كلاً من (Mutschmann et.al,2022 /Awang & Ismail, 2018) على وجود أثر سلبي لعمر الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي رغبة الشركات في استمرار الصورة الذهنية عنها لدى أصحاب المصالح بأي وسيلة ممكنة خاصة في ظل وجود عدم استقرار في الأداء التشغيلي أو المالي سواء لظروف طبيعية أو غير طبيعية داخل القطاع الاقتصادي، بينما أشار (Yusran,2023) الي عدم وجود علاقة.

٣/١/٢- الربحية (Profitability): هناك العديد من المقاييس والمؤشرات التي اعتمد عليها الأدب المحاسبي لقياس الربحية بالشركات مثل معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS) بالإضافة لمعدلات نمو هامش الربح، ولكن يعتبر معد العائد على الأصول هو المعدل الأكثر انتشاراً ودقة للاستدلال على ربحية الشركات نظراً لمقارنته الربح المحقق مع الموارد الاقتصادية المسؤولة عن تحقيقه بشكل مباشر، وأكد كلاً من (Abed et.al,2022 /Farida et.al,2022/ Siagian & Utami, 2022) على وجود أثر إيجابي للربحية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي عدم حاجة الشركات لمثل هذه الممارسات في حالة تحقيق أرباح واستقرار أدائها المالي وهو ما استنتجه (الحبشي، ٢٠٢٣) من خلال العلاقة بين الربحية وجودة التقارير المالية، وعلى العكس أكد كلاً من (Harman & Bernawati,2020/ Avotri & Agbanyo,2020) على وجود أثر سلبي للربحية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي أن تحقيق الربحية في حد ذاته ليس الهدف ولكن تزايد معدل الأرباح وإثبات الكفاءة الإدارية هو الغاية الأساسية، وبالتالي قد تلجأ إدارة الشركات الي ممارسات التقارير المالية المضللة لإظهار معدلات الأرباح على غير حقيقتها ولكن بما يتناسب مع توقعات أصحاب المصالح، بينما أشار (Apriliana & Agustina, 2017) الي عدم وجود علاقة وأكد عليه (القرزاز، ٢٠٢١).

٤/١/٢- التدفقات النقدية الحرة (Free Cash Flow): تعتبر احد المحددات الرئيسية شائعة الاستخدام بالأدب المحاسبي عند دراسة التقارير المالية، حيث تعبر التدفقات النقدية التشغيلية عن الأموال الداخلة والخارجة نتيجة الأنشطة الرئيسية للشركة، وتكمن أهميتها في قدرتها على توفير دليل موضوعي على سلامة الأداء المالي وتقديم تنبؤات دقيقة بالوضع المالي المستقبلي، وأكد كلاً من (Abed et.al,2022 /Awang & Ismail, 2018) على وجود أثر إيجابي للتدفقات النقدية التشغيلية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي ان زيادة معدلات التدفقات النقدية التشغيلية غالباً ما يصاحبها زيادة في معدلات الأرباح وبالتالي عدم الحاجة لممارسات تضليل التقارير لإثبات الكفاءة المالية لإدارة الشركة، كما أوضح كلاً من (الحبشي، ٢٠٢٣) ان هناك علاقة طردية بين التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية وهي المتغير المقابل للتقارير المالية المضللة، وعلى العكس أكد كلاً من (Yusran,2023/ Harman & Bernawati,2020) على وجود أثر سلبي للتدفقات النقدية التشغيلية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي انه عند زيادة معدلات التدفقات النقدية تستطيع الإدارة التلاعب في البيانات المالية بطريقة أسهل من خلالها للوصول الي معدلات الأداء التشغيلي والمالي المتوقع من قبل أصحاب المصالح، بينما أشار كلاً من (Siagian & Utami, 2022 /Apriliana & Agustina, 2017) الي عدم وجود علاقة.

٥/١/٢ - معدل نمو الأصول (Assets Growth Rate): يمثل معدل النمو أهمية جوهرية لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين عند تقييم الشركات، وتناول الأدب المحاسبي معدل النمو من عدة زوايا مثل معدل نمو الأرباح أو نمو المبيعات أو نمو التدفقات النقدية أو معدل نمو الأصول، ولكن يعتبر معدل نمو الأصول هو الأكثر شيوعاً للاستخدام لتقييم الشركة والتنبؤ، وأكد كلاً من (Qalbi,2023/ Siagian & Utami, 2022/ Avortri & Agbanyo,2020) على وجود أثر إيجابي لمعدل النمو على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي ان معدلات النمو المرتفعة تحد من رغبة الإدارة في توجيه التقرير المالي نحو نتائج معينة هي بالفعل محققه من خلال المعدلات المرتفعة، وعلى العكس أكد كلاً من (Yanto, 2023/ Mutschmann et.al,2022 /Anan,2021) على العلاقة العكسية بين معدل النمو والتقارير المالية المضللة استناداً الي ان معدلات النمو المرتفعة تزيد من توقعات وتطلعات أصحاب المصالح (على، ٢٠١٧)، وبالتالي في حالة عدم القدرة على الاستمرارية في معدلات الأداء فان الإدارة تلجأ لممارسات التقارير المضللة لمقابلة التوقعات المترابدة للحفاظ على الصورة الذهنية للشركة، بينما أشار (Apriliana & Agustina, 2017) عدم وجود علاقة.

٦/١/٢ - درجة ملموسية الأصول (Tangible Assets): تعتبر الأصول الملموسة هي أصول منتجة غير مالية وتتكون من المباني والهيكل والآلات والمعدات، ويعتبر الأصل ملموساً عندما يكون مورداً اقتصادياً له جوهر مادي، وتعتبر الأصول الملموسة هي العمود الفقري لأعمال الشركات، فهي بمثابة الوسائل التي تنتج بها سلعتها وخدماتها، يتم التعامل مع الأصول الملموسة - طويلة الأجل - كأصول غير متداولة في المركز المالي، ويتم إدراجها ضمن الممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E)، ويمكن الإشارة إليها على أنها أصول ثابتة، وعندما يتم استخدام الأصول الملموسة يتم ترحيلها إلى قائمة الدخل ومن هنا تستطيع التأثير على جودة التقارير المالية أو بصورة أخرى على ممارسات التقارير المالية المضللة، حيث أكد كلاً من (Farida et.al,2022/ Harman & Bernawati,2020) على وجود أثر إيجابي لملموسية الأصول على الحد من التقارير المالية المضللة، وعلى العكس أكد كلاً من (Avortri & Agbanyo,2020/ Yanto, 2023) على العلاقة العكسية بين ملموسية الأصول والتقارير المالية المضللة، بينما أشار (Kalovya,2023) لعدم وجود علاقة.

٧/١/٢ - التوزيعات النقدية (Dividends): تعتبر التوزيعات النقدية هي النمط الأكثر شيوعاً من توزيعات الأرباح التي تدفعها الشركات للمساهمين، حيث يحول للمساهمين النقد مباشرة في حساباتهم المصرفية وفقاً لعدد الاسهم المملوكة، حيث يتم استخدام التوزيعات النقدية كمتغير أساسي في العلاقات المحتملة والتأثير على جودة التقارير المالية، وأكد كلاً من (Hasnan et.al, 2014/ Siagian & Utami, 2022/ Yanto, 2023) على وجود أثر إيجابي للتوزيعات النقدية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي قوة الأداء المالي للشركة والذي يسمح لها بتقديم توزيعات للمساهمين بصورة منتظمة، وعلى العكس أكد كلاً من (Harman & Bernawati,2020/ Abed et.al,2022) على العلاقة العكسية بين التوزيعات النقدية والتقارير المالية المضللة استناداً الي بعض الحالات التي لا تستطيع الشركات فيها تحقيق معدلات أداء مرضية تسمح لها بتوزيع أرباح فتلجأ لممارسات التضليل لإخفاء الصورة الحقيقية للشركة عن المساهمين ومحاولة تضليلهم بتوزيع الشركة لأرباح على عكس مضمون أدائها التشغيلي، بينما أشار (Yusran,2023) الي عدم وجود علاقة.

٨/١/٢ - الفجوة البحثية وصياغة الفرض الأول:
في ضوء ما سبق عرضه لنتائج الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين الخصائص التشغيلية والتقارير المالية المضللة، فقد لاحظ الباحث تضارب النتائج والآراء الأكاديمية، وهو ما دفع الباحث لتطوير الفرض الرئيسي الأول، وقام بصياغته كالتالي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية والتقارير المالية المضللة بالبيئة
المصرية

٢/٢- تركيز الملكية والقوائم المالية المضللة:

١/٢/٢- ماهية تركيز الملكية بالفكر المحاسبي:

تختلف هياكل وأنماط الملكية بين الشركات وفقاً لطبيعة أسواق رأس المال وقوانين الدول بدرجة كبيرة، ويمكن التمييز بين هياكل وأنماط الملكية استناداً إلى محورين رئيسيين، حيث يمثل المحور الأول التكوين والتركيز ويعبر عنها بنسبة الأسهم المملوكة بواسطة المستثمرين أو الملاك الرئيسيين سواء كانوا مؤسسات أو أفراد طبيعيين وتنقسم إلى ملكية مركزة أو ملكية مشتتة، بينما يمثل المحور الثاني طبيعة المستثمر نفسه مثل الملكية الإدارية، أو المؤسسية أو الحكومية أو الأجنبية، وبالتركيز على مجال البحث فإن هياكل الملكية من حيث التكوين تتضمن ثلاثة أنواع (أ) هيكل ملكية مشتتة أي أن الملكية بالكامل مقسمة على صغار مستثمرين ولا تصل ملكية أحدهم إلى ٥٪ على الأقل من حجم أسهم الشركة (ب) هيكل ملكية مركز بمستثمر رئيس واحد بالإضافة إلى صغار المستثمرين (ج) هيكل ملكية مركز بعدد من المستثمرين بالإضافة إلى صغار المستثمرين.

وقدمت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية بأمريكا (SEC) توضيح لمفهوم كبار المستثمرين بانهم المستثمر الذي يستحوذ على ٥٪ على الأقل من الأسهم المصدرة للشركة، كما يعتبر تركيز الملكية أحد الأشكال السائدة لهياكل الملكية ببيئة الأعمال، وخاصة مع وجود المستثمر المؤسس للشركة منذ بداية تأسيسها، أو في حالة الاستحواذ شبه الكامل بين الشركات المتنافسة داخل القطاع الاقتصادي، ولاحظ الباحث زيادة مستوى تركيز الملكية بالبيئة المصرية خلال العقد الأخير نتيجة الأحداث الاقتصادية المتلاحقة التي شهدتها العالم مروراً بأزمة كورونا والازمة الروسية الأوكرانية، ولجوء المستثمرين للاستحواذ على الشركات للتحكم في استراتيجياتها واتجاهاتها من جانب واعتباره أحد أشكال الاستثمار الأمثل في توقيت الأزمات من جانب آخر.

ومن جانب الرقابة وخاصة على التقارير المالية لاحظ الباحث وجود اتجاهين في الأدب المحاسبي، ويتضمن الاتجاه الأول أن كبار المستثمرين من خلال تركيز الملكية يمتلكون نسبة كبيرة من حق التصويت وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة وتعظيم قيمة الشركة، وخاصة في حالة وجود أكثر من مستثمر رئيسي بالشركة، أما الاتجاه الثاني فيؤيد افتراض تحالف المستثمرين الرئيسيين مما يزيد من مشاكل الوكالة، خاصة إذا كان ذلك سيؤدي لتعظيم مصالحهم الشخصية على حساب صغار المستثمرين (الحربي، ٢٠٢١).

٢/٢/٢- العلاقة بين تركيز الملكية والقوائم المالية المضللة بالأدب المحاسبي:

أشار (Saona et.al,2020) إلى أن هياكل الملكية وبصفة خاصة تركيز الملكية يعتبر من الدوافع الرئيسية لفرض الرقابة على الأداء المالي وإعداد التقارير والقوائم المالية، وقدمت تفسير بأن الشركات التي تتسم بتشتت الملكية يستطيع المستثمرين الخارج منها بشكل سريع في حالة عدم تحقيق الأداء المالي المطلوب أو مقابله توقعات المحللين الماليين أو وجود أي أحداث غير مرغوب فيها مثل التضليل والغش بالتقارير المالية وخاصة لما لها من تأثيرها على الصورة الذهنية للشركة، وذلك على عكس المستثمرين في حالة الملكية المركزة وامتلاك حصص كبيرة من الأسهم، حيث أنه يوجد تأثير إيجابي لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح سواء النوعي أو الكمي وخاصة عن المخاطر لما له من دور في تخفيض حالات عدم التأكد، وبالتالي زيادة درجة جودة القوائم والتقارير المالية والحد من احتمالية لجوء الإدارة لممارسات التلاعب والتضليل المالي.

كما حلل (القزاز، ٢٠٢١) العلاقة بين هيكل الملكية متمثلة في تركيز الملكية والملكية المؤسسية والملكية الإدارية والملكية الأجنبية والملكية العائلية من جانب ومستوى شفافية الإفصاح المالي من جانب آخر، بالإضافة لتأثيرها على جودة التقارير المالية، وتوصلت لوجود علاقة إيجابية بين تركيز

الملكية ومستوي شفافية الإفصاح المالي وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية، وتم تفسيره على ان تركيز الملكية يزيد من الدور الرقابة على إدارة الشركات مما يدفعها الي البعد عن الممارسات الانتهازية عند إعداد التقارير المالية، فيما هدف (الحربي، ٢٠٢١) الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية "تداول" بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الي ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية بشكل عام، كما يوجد تأثير للالتزام بتطبيق آليات الحوكمة مثل تركيز الملكية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، بينما لم تؤثر بعض الآليات مثل استقلال مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي ودورية اجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية. وبالتالي يمكن استنتاج الأثر الإيجابي لتركيز الملكية على الحد من التقارير المالية المضللة كمفهوم متناقض للجودة.

بينما أوضح (Martinez-Garcia et.al,2022) وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، وذلك استناداً الي انه في حالة تركيز الملكية تزداد احتمالية لجوء الإدارة لممارسات تمهيد الدخل وإدارة الأرباح والتبعية عدم تماثل المعلومات لنصل في النهاية لقوائم مالية مضللة لأصحاب المصالح، أما (Al-Shaer et.al,2022) فقد أشار الي ان تركيز الملكية يؤدي الي تحسين سلوك الإدارة وتقليل دوافع ممارسات التقارير المالية المضللة، حيث ان هذا التركيز يؤدي لحوافز قوية لدي كبار المستثمرين للمتابعة والرقابة بشكل كبير.

فيما أكد (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣) على ان تركيز الملكية وخاصة بمستثمر رئيسي واحد يحد من السلوك الانتهازي للإدارة مما ينعكس بالإيجاب على الصورة الذهنية والأداء المالي ويقلل من احتمالية خطر انهيار أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية، كما استدل (الحبشي، ٢٠٢٣) على جودة التقارير المالية من خلال مدي الالتزام بالتحفظ المحاسبي كأحد المتطلبات الرئيسية لإعداد التقارير المالية وتحسين جودتها وبالتالي الحد من التلاعب والتضليل خاصة في الظروف الراهنة والأزمات المالية المتلاحقة وأشار لوجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وزيادة جودة التقارير المالية وبالتالي يمكن استنتاج أن تركيز الملكية يحد من التقارير المالية المضللة.

٢/٢-٣- الفجوة البحثية وصياغة الفرض الثاني:

في ضوء ما سبق عرضه لنتائج الدراسات السابقة في مجال أثر تركيز الملكية على الحد من التقارير المالية المضللة، فقد لاحظ الباحث تضارب النتائج والآراء الأكاديمية، وهو ما دفع الباحث لتطوير الفرض الرئيسي الثاني، وقام بصياغته كالتالي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية

٢/٢-٣- التحسين الإداري والقوائم المالية المضللة:

٢/٢-١- ماهية التحسين الإداري بالفكر المحاسبي:

يعتبر تضارب المصالح بين الإدارة والملاك من أهم القضايا الجدلية بالفكر المحاسبي منذ ترسيخ فكرة الفصل بين الملكية والإدارة بعالم الأعمال، ونتج عن ذلك العديد من مشاكل الوكالة التي تعتبر جزءاً رئيسياً من جميع الأدبيات المحاسبية والبحوث الأكاديمية، حيث تواجه الشركات نوعين رئيسيين من مشاكل الوكالة وهما مشاكل الوكالة الرأسية ومضمونها الخلاف أو تضارب المصالح بين الإدارة والملاك باعتبار الشركة سلسلة من العلاقات التعاقدية (عبدالرحيم، ٢٠١٩) والاهتمام المتزايد للمديرين بسلوكيات المصلحة الذاتية على حساب مصلحة الملاك، ومشاكل الوكالة الأفقية ومضمونها الخلاف أو تضارب المصالح بين الملاك (الأغلبية والأقلية) ومحاولة انتزاع الملكية من قبل الفئة المسيطرة، ولكن الفكر المحاسبي ركز بصورة أكبر على تكاليف الوكالة الرأسية، والجدير بالذكر بان كلا النوعين من مشاكل الوكالة ينتج عنه ما يعرف بتكاليف الوكالة (عفيفي، ٢٠١٧)، وهو الامر الذي

أدى بالنهاية الي ظهور مفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance) وآلياته وبصفة خاصة المرتبطة بمجلس الإدارة وتنظيم خطوط السلطة والمسئولية داخل الشركات. وبالتركيز على مشاكل الوكالة الرأسية، فقد ظهرت العديد من الوسائل والممارسات التي تتبعها الإدارة في مجال تضارب المصالح، وأطلق على هذه الوسائل "التحسين الإداري" وتشمل ازدواجية دور المدير التنفيذي وفترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه واستقلالية مجلس الإدارة والملكية الإدارية ومستوي الرافعة المالية (محمد، ٢٠٢٠)، والجدير بالذكر بان الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية أصدر في عام ٢٠٢٠ القرار رقم (٤٧) الذي يمنع الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي الأول، وذلك كتعديل لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بجدول سوق الأوراق المالية، وقد كان عدد الشركات التي تطبق الفصل بين الوظيفتين قبل صدور القرار عدد (١١٥) شركة بينما كان هناك ما يقارب من (١٢٥) شركة لا تطبق الفصل بين الوظيفتين ويتسم مجلس ادارتها بالازدواجية، وقد أمهلتهم الهيئة العامة للرقابة المالية مدة عام لتوفيق أوضاعهم، وبالتالي فان هذا التعديل جاء في إطار تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة من خلال فصل الوظيفة التنفيذية التي يتولاها الرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب عن الوظيفة الإشرافية والرقابية التي يتولاها رئيس مجلس الإدارة.

ومن زاوية ماهية التحسين الإداري، فقد أوضح (عفيفي، ٢٠١٧) انه يكمن في امتلاك الادارة وخاصة المدير التنفيذي لسلطة وصلاحيات تجعله في موقف قوة مقارنة بأصحاب المصالح الاخرين، وذلك اعتماداً على خلل آليات الرقابة داخل الشركة ورغبة الوكيل (الإدارة) في التخلص جزئياً أو كلياً من رقابة الأصيل (المساهمين) لتحقيق مصالح شخصية أو منافع بشكل غير مؤسسي، كما يمكن تقسيم التحسين الإداري الي ثلاثة مراحل مختلفة، فالمرحلة الأولى هي خطة تمكين الإدارة، والثانية تخفيض آليات الرقابة، أما الثالثة فهي استخدام السلطة، كما أكد (عبدالرحيم، ٢٠١٩) على أن التحسين الإداري هو أكبر مظاهر مشكلة الوكالة بين المساهمين والمديرين وخاصة عندما تتضارب المصالح بشكل كبير، بينما أشار (محمد، ٢٠٢٠) الي استغلال المديرين لنقاط الضعف في البيئة الرقابية للشركة لفرض سيطرتهم على القرارات بهدف الاحتفاظ بمناصبهم وأوضاعهم المالية، بينما أكد (الدسوقي، ٢٠٢٢) على ان ماهية التحسين الإداري ومستوياتها بالشركات ترتبط بالمدي الذي تقبل فيه الإدارة في تحقيق الالتزام بالآليات حوكمة الشركات والرقابة، وبمعنى آخر يتمثل جوهر التحسين الإداري في تعاضم سلطة الإدارة بدرجة أكبر من الحدود المسموح بها تنظيمياً بل وتتعدى سلطات باقي أصحاب المصالح، وبالتالي اختيار الاستراتيجيات الاستثمارية التي تتماشى مع مصالحهم الشخصية حتي ولو تعارضت مع مصالح المساهمين.

أما من زاوية النظريات العلمية، فقد قدمت نظرية التحسين (Entrenchment Theory) إطار نظري للسلوكيات الانتهازية للإدارة ومدى تأثيرها على المسار التشغيلي والمالي للشركة وآليات الحوكمة، ولخصت مفهوم التحسين في مجموعة الإجراءات والأساليب التي يتبعها المديرين للحفاظ على الاستقرار الوظيفي وتعظيم منافعهم الشخصية خاصة التعويضات والمكافآت السنوية، وبلورت النظرية دوافع التحسين للإدارة في خلق تكلفة مرتفعة لاستبدال المديرين الحاليين (الحبشي، ٢٠٢٣)، وبالتالي خلق قوة إضافية مكتسبة للمديرين على حساب باقي فئات أصحاب المصالح وخاصة المساهمين.

ومما سبق يمكن للباحث تحديد جوهر التحسين الإداري كمفهوم معبر عن "التحكم والسيطرة"، ويتمحور حول القدرة المكتسبة للإدارة على التحكم في سياسات واستراتيجيات الشركة خارج إطار العلاقة التعاقدية مع الملاك من خلال عدة عوامل مثل فترة البقاء للمدير التنفيذي والملكية الإدارية والتحكم بدرجة استقلالية المجلس والرافعة المالية، مما يؤدي في المجمل لقدرة الإدارة على تجنب قيود وآليات الحوكمة.

٢/٣/٢ - العلاقة بين آليات التحسين الإداري والتقارير المالية المضللة بالأدب المحاسبي:
أكد الأدب المحاسبي ارتباط الإدارة واتجاهاتها بدافع المصالح الشخصية مع العديد من الممارسات غير الأخلاقية عند إعداد التقارير المالية مثل التعتيم المتعمد للمعلومات المحاسبية وما يتبعها من عدم تماثل للمعلومات وغموض أو تضليل التقارير المالية (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣)، ورغم التأثير السلبي لهذه الممارسات على أصحاب المصالح فإن إدارة الشركات قد تلجأ إليها للحفاظ على استمرارية الشركة ومركزها المالي والحد من مخاطر انهيار أسعار أسهمها خاصة في حالة عدم القدرة على تحقيق النتائج المالية المتوقعة (محمد، ٢٠٢٣)، وفيما يلي تناول الباحث العلاقة بين آليات التحسين الإداري والتقارير المالية المضللة:

١/٢/٣/٢ - استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence): يعتبر تكوين مجلس الإدارة أحد الآليات والركائز الأساسية لحوكمة الشركات، ويشير الفكر المحاسبي الي انه كلما زادت درجة استقلالية المجلس كلما كانت إمكانية الرقابة أكبر، ومن جانب آخر فإن المديرين المستقلين لديهم دوافع وحوافز أقل للمصالح الشخصية مقارنة بالمديرين غير المستقلين، لكن من زاوية أخرى فإن المديرين المستقلين في الغالب ليس لديهم نفس المستوي من المعلومات عن الشركة خاصة إذا لم تكن تتوفر لديهم الخبرة الادارية الكافية، وأكد كلاً من (Kaituko et.al,2023/Ashafoke et.al,2023/ Wang & Gao,2022/ Anichebe,2019) على وجود أثر إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي انه كلما زادت درجة استقلالية مجلس الإدارة كلما زادت القدرة على مواجهة ضغوط المديرين غير المستقلين وخاصة المدير التنفيذي الأول في حالة الممارسات غير السليمة أو التي تتطوي على مصالح شخصية، كما ان هناك علاقة إيجابية بين الاستقلالية ومستوي الإفصاح وخاصة عن المخاطر وهو الامر الذي يحد من احتمالات إعداد تقارير مالية مضللة (محمد، ٢٠٢٣)، وفي نفس السياق أشار (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣) على ان الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وخاصة استقلالية مجلس الإدارة والحد من السيطرة الإدارية يؤثر بشكل جوهري على التقارير المالية ودرجة شفافتها، وعلى العكس أكد (Rostami & Rezaei,2022) على وجود أثر سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي نقص الخبرة في بعض الأحيان للأعضاء المستقلين بالإضافة الي حجم المكافآت والحوافز المدفوعة التي قد تجعلهم يفضلون الاستمرار في عملهم على ممارسة دورهم الرقابي داخل المجلس كأحد أنواع الاستقرار والأمان الوظيفي، بينما أشار كلاً من (Devarajar et.al,2022) الي عدم وجود علاقة.

٢/٢/٣/٢ - الملكية الإدارية (Managerial Ownership): تشير الملكية الإدارية الي نسبة الأسهم المملوكة للمديرين، بالتالي تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة الي حد كبير بسبب توافق المصالح بين المديرين والمساهمين، وقد أكد الفكر المحاسبي أن المديرين يلجؤون الي زيادة نسبة الملكية الإدارية كأحد آليات التحسين الإداري من خلال رفع الكتلة التصويتية لهم وقدرتهم على التأثير على قرارات الجمعية العمومية من خلال نسبة الملكية بما يضمن استقرارهم الوظيفي (محمد، ٢٠٢٠)، وأكد كلاً من (Mutschmann et.al,2022/ Rostami & Rezaei,2022) على وجود أثر إيجابي للملكية الإدارية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي ان الملكية الإدارية تحد من مشاكل الوكالة الرأسية (عيفي، ٢٠١٧) وتخفف من حدة التضارب بالمصالح وبالتالي عدم اللجوء الي ممارسات التقارير المالية المضللة، حيث تعمل الملكية الإدارية كآلية تحفيزية لمنع الإدارة من الاستيلاء على ثروة حملة الأسهم، وعلى العكس أكد كلاً من (Kaituko et.al,2023 /Anichebe,2019 /et.al,2023 /Kalovya,2023) على وجود أثر سلبي للملكية الإدارية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي ان الملكية الإدارية تزيد من التحسين الإداري وبالتالي الحرية في توجيه الاستثمارات وتحديد استراتيجيات الشركة مما ينتج عنه إمكانية استخدام موارد الشركة لتعظيم المصالح الشخصية بالمقارنة بمصالح باقي حملة الأسهم (محمد، ٢٠٢٣)، بالإضافة

الي القوة التصويتية الناتجة عن الملكية الإدارية قد تؤدي لتلاعب الإدارة بالتقارير المالية وتمريضها بالجمعيات العمومية للشركات بشكل أكبر، بالإضافة الي صعوبة الرقابة (محمد، ٢٠٢٠)، بينما أشار كلاً من (Wang & Gao,2022 /Apriliana & Agustina, 2017) الي عدم وجود علاقة. ٣/٢/٣/٢- الرافعة المالية (Leverage): تعتبر الرافعة المالية مقياساً لنسبة ديون الشركة مقارنة بحقوق الملكية، ويمكن الاستدلال بها للتأكيد على السلامة المالية للشركة وقدرتها على إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، بالإضافة الي ان الرافعة المالية تحقق العديد من المزايا وخاصة الضريبية، ومن زاوية أخرى، تعتبر الرافعة المالية من أهم محددات التحسين الإداري، بل ان المديرين في بعض الأحيان يلجؤون الي زيادة الرافعة المالية للشركة حتى ولو كانت في غير صالح المساهمين وذلك خوفاً من حدثين رئيسيين هما الاستحواذ أو الإفلاس، بالإضافة الي ضمان المديرين للاستقرار الوظيفي لهم بشكل نسبي لتخوف المساهمين متمثلاً في الجمعية العمومية من التدوير الوظيفي نتيجة العبء المالي المتزايد للرافعة المالية والمسئولية عنها، كما أن المديرين المحصنين إدارياً لديهم الحرية المطلقة في تحديد مستوي الرافعة المالية للشركة (الدسوقي، ٢٠٢٢)، ومما سبق فإن الرافعة المالية تعتبر أحد آليات التحسين الإداري التي يلجأ اليها المديرين بشكل غير مباشر للحفاظ على استقرارهم الوظيفي بالشركة (الحبشي، ٢٠٢٣)، وأكد كلاً من (Farida et.al,2022/ Siagian & Utami,) (Avortri & Agbanyo,2020/ 2022) على وجود أثر إيجابي للرافعة المالية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي أن الشركات ذات الرافعة المالية المرتفعة تواجه التزامات أكبر من حيث الإفصاح وتوقعات الأداء المالي، وهو الامر الذي يجعل تقاريرها المالية خاضعة لضغوطات كبيرة وبالتالي انخفاض احتمالات الغش والتلاعب، وهو ما أشار اليه (الحبشي، ٢٠٢٣) من خلال توضيح تأثير الرافعة المالية الإيجابي على درجة تحفظ التقارير المالية وبالتالي انخفاض احتمالية وجود ممارسات التضليل، وعلى العكس أكد كلاً من (Kalovya,2023 /Abed et.al,2022/) (Harman & Bernawati,2020) على وجود أثر سلبي للرافعة المالية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي ان الرافعة المالية المرتفعة تجبر الشركات على الزامية الوفاء بحجم كبير من الديون في الفترات المستقبلية بالإضافة الي حاجتها للحصول على المزيد من التمويل لسداد الالتزامات الحالية في حالة التعثر المالي أو عدم تحقيق الأداء المالي المتوقع، مما يزيد من احتمالات رغبة وتوجه الإدارة للتلاعب بالتقارير المالية لمقابلة توقعات أصحاب المصالح، بينما أشار (القرزاق، ٢٠٢١) الي عدم وجود علاقة.

٤/٢/٣/٢- الازدواجية (Duality): تشير ازدواجية الرئيس التنفيذي إلى الوضع الإداري لمجلس الإدارة الذي يشغل فيه المدير التنفيذي (CEO) منصب رئيس مجلس الإدارة (President) وتؤثر هذه الازدواجية على الشركة بشكل عام من خلال عدة جوانب، واختلف الأدب المحاسبي حول هذا التأثير بصورة أساسية على التقارير المالية وجودة إعدادها، حيث أكد كلاً من (Wang & Gao,2022/ Devarajar et.al,2022) على وجود تأثير إيجابي للازدواجية على الحد من التقارير المالية المضللة استناداً الي ان في حالة الجمع بين أهم منصبتين في مجلس الإدارة فان ذلك يدل على البنية القيادية الموحدة للشركة وسرعة التجاوب مع المتغيرات سواء المالية أو الاقتصادية، كما أكدت الدراسات على أن الازدواجية غالباً ما ترتبط بالسماوات الشخصية والخبرات العملية، مما سينعكس على إعداد التقارير المالية، وعلى العكس أكد كلاً من (Kaituko et.al,2023/ Mutschmann et.al,2022) على وجود تأثير سلبي للازدواجية على الحد من التقارير المالية المضللة استناداً الي ان عدم الفصل بين منصبتين من أهم المناصب في مجلس الإدارة يعتبر تطبيق غير سليم لحوكمة الشركات ويحد من آليات الرقابة وبالتالي يكون هناك مجال لإساءة استخدام الممارسات المحاسبية، بالإضافة لكونه عنصر هام في استقلالية مجلس الإدارة وفعاليتيه في اتخاذ القرارات، بينما أشار (Anichebe,2019) الي عدم وجود علاقة.

٥/٣/٢- الفجوة البحثية وصياغة الفرض الثالث:

في ضوء ما سبق عرضه لنتائج الدراسات السابقة في مجال أثر آليات التحصين الإداري على الحد من التقارير المالية المضللة، فقد لاحظ الباحث تضارب النتائج والآراء الأكاديمية، وهو ما دفع الباحث لتطوير الفرض الرئيسي الثالث، وقام بصياغته كالتالي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات التحصين الإداري والتقارير المالية المضللة
بالبيئة المصرية

القسم الثالث: المنهجية ونماذج البحث

١/٣- طبيعة مدخل البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث التطبيقية المرتبطة بأسواق رأس المال، حيث يستهدف هذا البحث تحديد العوامل المؤثرة على مصداقية التقارير المالية واحتمالية وجود تضليل وغش بها، بالإضافة الي تحديد أثر تركيز الملكية وآليات التحصين الإداري على التقارير المالية المضللة عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية من جميع الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، حيث أصبحت هذه النوعية من البحوث التطبيقية ذات الاثر والانعكاس هي الاتجاه السائد على المستوي المحلي والدولي في الفكر المحاسبي.

٢/٣- قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

١/٢/٣- التقارير المالية المضللة (FFR):

يتضمن الأدب المحاسبي العديد من النماذج والمقاييس التي تم الاعتماد عليها لتحديد الشركات المرتبطة بممارسات تضليل وغش بالتقارير المالية مثل نموذج (Beneish M. Score) ونموذج (P. Score) ونموذج (Altman Z. Score) من خلال النسب المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية، ولكن يعتبر نموذج (Beneish M-Score) من أكثر النماذج شيوعاً بالأدب المحاسبي التي تم الاعتماد عليها في التحقق من احتمالية ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية على المستوي الدولي (شحاته، ٢٠١٧/ على، ٢٠١٧/ فرج، ٢٠١٨)، حيث يتكون هذا النموذج من عدة مؤشرات يمكن من خلالها تحديد مجال ارتكاب هذه الممارسات، أو الدمج بينها وتقدير قيمة (M) وفي حالة كانت القيمة أكبر من (-٢.٢٢) فان ذلك يشير الي احتمالية ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، ويمكن حساب قيمة النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$M.Score = - 4.84 + 0.920 DSRI + 0.528 GMI + 0.404 AQI + 0.892 SGI + 0.115 DEPI - 0.172 SGAI + 4.679 TATA - 0.327 LVGI$$

ويتكون المؤشر من مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات، حيث تشير المجموعة الاولى الي وجود تلاعب في الأرباح وتتكون من مؤشر العملاء (DSRI) ومؤشر جودة الأصول (AQI) ومؤشر الاهلاك (DEPI) ومؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات الي إجمالي الأصول (TATA)، أما المجموعة الثانية فتشير الي الاستعداد للتلاعب بالأرباح وتتكون من مؤشر هامش الربح (GMI) ومؤشر نمو المبيعات (SGI) ومؤشر المصروفات البيعية والإدارية (SGAI) ومؤشر الرفع المالي (LVGI)، وفيما يلي توضيح لقياس مؤشرات النموذج:

١/١/٢/٣- مؤشر العملاء (Day Sales in Receivable Index - DSRI): يقوم المؤشر بالمقارنة بين السنوات المالية من حيث نسبة المبيعات في حسابات العملاء، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال المبالغة في مبيعات السنة الحالية، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$DSRI = \frac{Receivables_t / Sales_t}{Receivables_{t-1} / Sales_{t-1}}$$

٢/١/٢/٣ - مؤشر جودة الأصول (Assets Quality Index - AQI): يقوم المؤشر بقياس جودة الأصول من خلال تحديد نسبة الأصول غير الملموسة الي اجمالي الأصول، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال الأصول غير الملموسة، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$AQI = \frac{(1 - Current Assets_t + PP\&E) / Total Assets_t}{(1 - Current Assets_{t-1} + PP\&E) / Total Assets_{t-1}}$$

٣/١/٢/٣ - مؤشر الاهلاك (Depreciation Index - DEPI): يقوم المؤشر بالمقارنة بين السنوات المالية من حيث نسب اهلاك الأصول الثابتة، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال التباطؤ في الاهلاك، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$DEPI = \frac{Depreciation_{t-1} / (Depreciation_{t-1} + PP\&E_{t-1})}{Depreciation_t / (Depreciation_t + PP\&E_t)}$$

٤/١/٢/٣ - مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات الي اجمالي الأصول (Total Accruals to Total Assets Index - TATA): يقوم المؤشر بقياس جودة التدفقات النقدية من خلال المدي الذي تتولد به المبيعات وفقاً للأساس النقدي، وكلما زادت نسبة المؤشر فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال الاستحقاقات الاختيارية، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$TATA = \frac{\Delta Current Assets_t - \Delta Cash_t - \Delta Current Liabilities_t - \Delta Current Maturities_{of LTD}_t - \Delta Income Tax Payable_t - Depreciation and Amortization_t}{Total Assets}$$

٥/١/٢/٣ - مؤشر هامش الربح (Gross Margin Index - GMI): يقوم المؤشر بالمقارنة بين نسبة هامش الربح للسنوات المالية، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$GMI = \frac{(Sales_{t-1} - COGS_{t-1}) / Sales_{t-1}}{(Sales_t - COGS_t) / Sales_t}$$

٦/١/٢/٣ - مؤشر نمو المبيعات (Sales Growth Index - SGI): يقوم المؤشر بالمقارنة بين مبيعات السنوات المالية لتحديد مقدار النمو، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال زيادة حجم المبيعات للسنة الحالية، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$SGI = \frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$$

٧/١/٢/٣ - مؤشر المصروفات البيعية والإدارية (Sale, General and Administrative Expenses Index - SGAI): يقوم المؤشر بالمقارنة وتحديد التغير في المصروفات البيعية والإدارية الي مبيعات العام الحالي مع العام الماضي، وإذا كان المؤشر أقل من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال تأجيل المصروفات للأعوام اللاحقة، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$SGAI = \frac{Sale, General and Administrative Expenses_t / Sales_t}{Sale, General and Administrative Expenses_{t-1} / Sales_{t-1}}$$

٢/٣/٨- مؤشر الرفع المالي (Leverage Index - LVGI): يقوم المؤشر بالمقارنة بين نسبة الديون لإجمالي الأصول خلال السنوات المالية، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فإن ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال الديون، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$LVGI = \frac{(LTD_t + Current Liabilities_t) / Total Assets_t}{(LTD_{t-1} + Current Liabilities_{t-1}) / Total Assets_{t-1}}$$

٢/٣/٢- تركيز الملكية:

تختلف النسبة المرجحة لاعتبار هيكل الملكية مركز من دولة لأخرى وفقاً لقواعد هيئات سوق المال، وفي حالة جمهورية مصر العربية فإن تركيز الملكية يتحدد بنسبة ٥٪ فيما فوق تماشياً مع قواعد سوق الأسهم الأمريكي (SEC)، وهو ما استندت عليه أغلب الدراسات الأكاديمية في هذا المجال، ويعتمد الباحث على قياس تركيز الملكية على المعادلة التالية: **درجة تركيز الملكية = (الأسهم المملوكة للمستثمر الرئيسي / المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام)**، ولأغراض دقة الدراسة التطبيقية فإن الباحث سوف يستند إلى المعادلة السابقة في حالة زيادة النسبة عن ٥٪ بالنتائج الحقيقي للمعادلة للحصول على قيمة معامل أكثر دقة للعلاقة الإحصائية عوضاً عن التعبير تركيز الملكية بثوابت (١/صفر) مثل أغلب دراسات الأدب المحاسبي، أما في حالة عدم تحقيق الحد الأدنى للمعادلة والمتمثل في ٥٪ فإن الباحث سوف يرمز لتركيز الملكية (صفر) باعتبارها ملكية مشتتة.

٣/٢/٣- آليات التحصين الإداري:

قام الباحث بقياس آليات التحصين الإداري وفقاً للمعادلات التالية:

المتغير ورمزه	طريقة القياس
استقلالية مجلس الإدارة (BI)	عدد الأعضاء المستقلين / إجمالي عدد أعضاء المجلس
الملكية الإدارية (MO)	عدد الأسهم المملوكة للإدارة / إجمالي عدد أسهم الشركة
الرافعة المالية (LEV)	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول
الازدواجية (BD)	تأخذ القيمة (١) في حالة الازدواجية، (٠) في خلاف ذلك

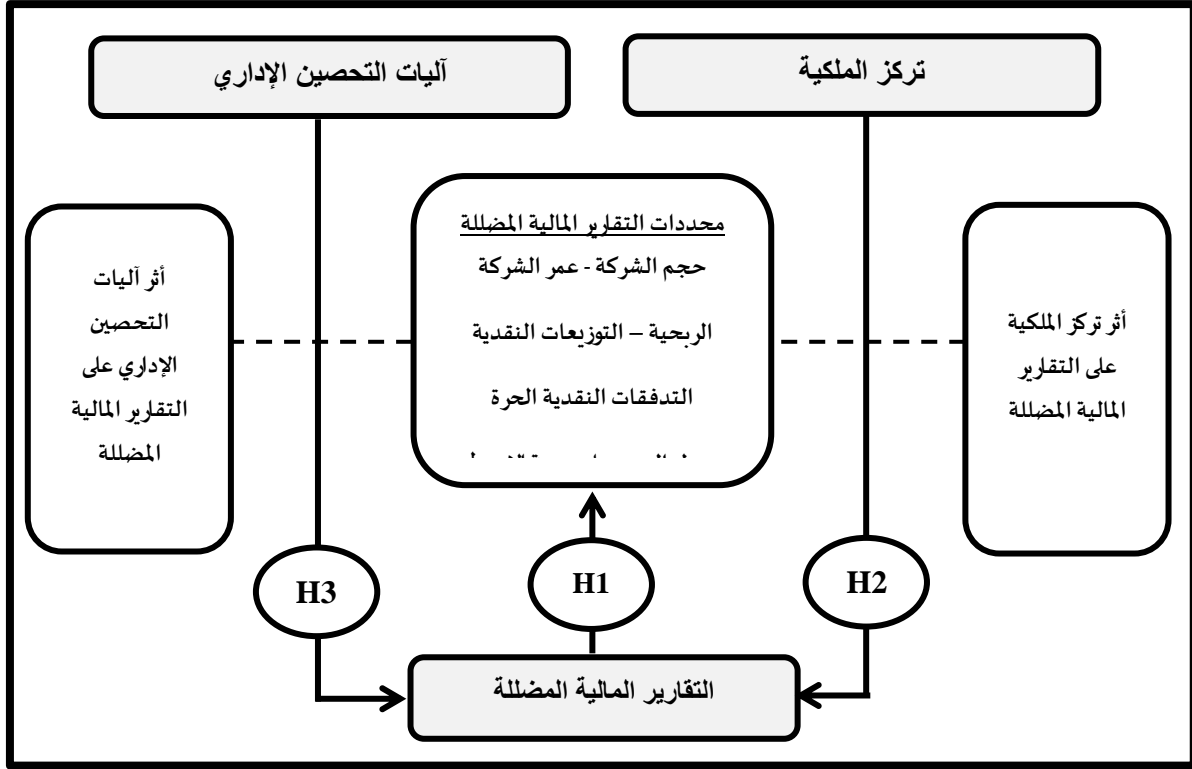
٣/٢/٤- محددات التقارير المالية المضللة:

قام الباحث بالاعتماد على محددات التقارير المالية كمتغيرات رقابية في تحديد العلاقة مع تركيز الملكية والتحصين الإداري، وفيما يلي طريقة قياس المحددات:

المتغير ورمزه	طريقة القياس
حجم الشركة (SIZE)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
عمر الشركة (AGE)	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ التأسيس
الربحية (ROA)	صافي الربح / إجمالي الأصول
التدفقات النقدية الحرة (FCFF)	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالي الأصول
معدل نمو الأصول (AG)	(القيمة للعام الحالي - القيمة للعام السابق) / القيمة للعام السابق
درجة ملموسية الأصول (TANG)	الممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E) / إجمالي الأصول
التوزيعات النقدية (DIV)	تأخذ القيمة (١) في حالة التوزيع، (٠) في خلاف ذلك

٣/٣- النماذج البحثية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة التطبيقية:
وقام الباحث بإعداد نموذج مستقل لكل فرض من فروض الدراسة التطبيقية على حدي، ويوضح الشكل التالي طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية

شكل رقم (١) العلاقة بين المتغيرات البحثية



١/٣/٣- اختبار الفرض الأول:

نموذج (١) محددات التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_2 Lev_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 Tang_{i,t} + \beta_5 FCF_{i,t} + \beta_6 DIV_{i,t} + \beta_7 AG_{i,t} + \beta_8 Age_{i,t} + Year\ fixed\ Effect + Industry\ Fixed\ Effect + \epsilon_{i,t}$$

٢/٣/٣- اختبار الفرض الثاني:

نموذج (٢) تأثير تركيز الملكية على التقارير المالية المضللة:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OC_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Tang_{i,t} + \beta_6 FCF_{i,t} + \beta_7 DIV_{i,t} + \beta_8 AG_{i,t} + \beta_9 Age_{i,t} + Year\ fixed\ Effect + Industry\ Fixed\ Effect + \epsilon_{i,t}$$

٣/٣/٣- اختبار الفرض الثالث:

نموذج (٣) تأثير استقلالية مجلس الإدارة كآلية للتحسين الإداري على القوائم المالية المضللة:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BI_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Tang_{i,t} + \beta_6 FCFF_{i,t} + \beta_7 DIV_{i,t} + \beta_8 AG_{i,t} + \beta_9 Age_{i,t} + Year\ fixed\ Effect + Industry\ Fixed\ Effect + \varepsilon_{i,t}$$

نموذج (ب/٣) تأثير الازدواجية كألية للتحسين الإداري على القوائم المالية المضللة:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BD_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Tang_{i,t} + \beta_6 FCFF_{i,t} + \beta_7 DIV_{i,t} + \beta_8 AG_{i,t} + \beta_9 Age_{i,t} + Year\ fixed\ Effect + Industry\ Fixed\ Effect + \varepsilon_{i,t}$$

نموذج (ج/٣) تأثير الملكية الادارية كألية للتحسين الإداري على القوائم المالية المضللة:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MO_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Tang_{i,t} + \beta_6 FCFF_{i,t} + \beta_7 DIV_{i,t} + \beta_8 AG_{i,t} + \beta_9 Age_{i,t} + Year\ fixed\ Effect + Industry\ Fixed\ Effect + \varepsilon_{i,t}$$

نموذج (د/٣) تأثير الرفع المالي كألية للتحسين الإداري على القوائم المالية المضللة:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Lev_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 Tang_{i,t} + \beta_5 FCFF_{i,t} + \beta_6 DIV_{i,t} + \beta_7 AG_{i,t} + \beta_8 Age_{i,t} + Year\ fixed\ Effect + Industry\ Fixed\ Effect + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

FFR _{i,t}	درجة تضليل التقارير المالية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Size _{i,t}	حجم الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
AGE _{i,t}	عمر الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
ROA _{i,t}	ربحية الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Tang _{i,t}	درجة ملموسية الأصول للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
FCFF _{i,t}	التدفقات النقدية الحرة للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Div _{i,t}	التوزيعات النقدية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
AG _{i,t}	معدل نمو الأصول للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
OC _{i,t}	تركز ملكية الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
BI _{i,t}	استقلالية مجلس ادارة الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
BD _{i,t}	الازدواجية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
MO _{i,t}	الملكية الإدارية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
LEV _{i,t}	الرافعة المالية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية

تعتبر الدراسة التطبيقية هي تدعيم للدراسة النظرية للبحث ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة التطبيقية في قياس أثر تركيز الملكية وآليات التحصين الإداري على احتمالية وجود ممارسات القوائم المالية المضللة بسوق الأوراق المالية المصري بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المصري خلال السنوات المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، ويتناول الباحث الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

١/٤ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد قام الباحث باختيار عينة موزعة على عدد من القطاعات وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمجموعة من المعايير والضوابط التي حددها الباحث وهي:

- أن تكون الشركة مسجلة في السوق المالي خلال الفترة الزمنية المحددة لإجراء الدراسة التطبيقية وهي خمس سنوات من ٢٠١٨ الي ٢٠٢٢.
- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية لما لهما من طبيعة خاصة تميز عملهما، والتي تنعكس على التقارير المالية، بالإضافة إلى اختلاف المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية التي تخضع لها.
- استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بخلاف الجنية المصري (العملة الأجنبية) بحيث تكون القوائم المالية لجميع مفردات العينة بالعملة المصرية وذلك لتحقيق الاتساق بالنتائج.
- ان لا تكون الشركة محل الاختيار بالعينة قد تعرضت للاندماج أو الشطب أو التوقف خلال فترة الدراسة التطبيقية، وأن تنسم التقارير المالية بالانتظام، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.
- نتج عن تطبيق الضوابط والمعايير السابقة اختيار (٩١) شركة مسجلة بإجمالي (٤٥٥) مشاهدة سنوية.

٢/٤ - مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية بالاعتماد على ما يلي:

- الموقع الإلكتروني للشركة محل الدراسة
- موقع البورصة المصرية <https://egx.com.eg>
- موقع شركة انفيستمنت <https://sa.investing.com>

٣/٤ - فترة وحدود الدراسة التطبيقية:

تغطي الدراسة السنوات المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، وذلك بهدف قياس بعض المتغيرات لشركات عينة الدراسة، كما تقتصر الدراسة التطبيقية فيما يختص بقياس مستوى التضليل بالتقارير المالية على البيانات اللازمة لحساب (Beneish M-Score) من خلال بيانات المؤشرات التالية: (مؤشر العملاء، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الاهلاك، مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات الي إجمالي الأصول، مؤشر هامش الربح، مؤشر نمو المبيعات، مؤشر المصروفات البيعية والإدارية، مؤشر الرفع المالي)، وكذلك بعض المحددات لاحتمالية التضليل كالتالي: (حجم الشركة، عمر الشركة، الربحية، التدفقات النقدية الحرة، معدل نمو الأصول، ملموسية الأصول، التوزيعات النقدية)، وذلك بالإضافة لتحديد حجم تركيز الملكية من خلال بيانات القائم المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية، وآليات التحصين الإداري من خلال (استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الرفع المالي، الازدواجية)، ويرى الباحث هنا أنه يجب التعامل مع نتائج الدراسة التطبيقية في حدود حجم العينة، والأساليب المستخدمة في قياس المتغيرات والتي تم الاعتماد عليها.

٣/٤- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

١/٣/٤- الإحصاء الوصفي:

تمثل الإحصاء الوصفي أهمية بالغة لما لها من دور هام في الفهم المتعمق للظاهرة محل الدراسة والابعاد المرتبطة بها وكذلك رصد القيم التي قد تكون غير منطقية في المجال ولها تفسيرات مختلفة وتتمثل هذه المرحلة في:

جدول رقم (١) الإحصاء الوصفي.

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
FFR	578	-2.213	.963	-4.94	-.07
OC	578	.633	.194	.14	1
BI	578	.177	.168	0	.71
MO	578	.039	.063	0	.16
Lev	578	.176	.174	0	.68
Size	578	21.37	1.674	18.25	24.86
ROA	578	.05	.079	-.11	.24
Tang	578	.317	.226	0	.75
FCFF	578	.015	.09	-.16	.22
Div	578	.019	.027	0	.081
Age	578	3.466	.898	0	7.612
AG	578	.116	.262	-.659	2.588

من الجدول السابق نجد ان:

متوسط التضليل المحاسبي في القوائم المالية -٢,٢١٣، ٢ أصغر من -٢,٢ وهو المستوى الأدنى لعدم ممارسة التضليل المحاسبي في القوائم المالية وهو ما يشير إلى عدم ممارسة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية الغش المحاسبي في القوائم المالية ونجد انخفاض الانحراف المعياري ٠,٩٦٣، مما يشير إلى تجانس ممارسات التضليل المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. ونجد ان متوسط تركيز الملكية ٦٣,٣٪ ونلاحظ تجانس عينة الدراسة في تركيز الملكية حيث انخفاض الانحراف المعياري عن المتوسط ٠,١٩٤.

وفيما يخص اليات التحسين الإداري تم استخدام أربعة مؤشرات للتحسين الإداري وهي استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الرافعة المالية واخيراً ازدواجية مجلس الإدارة الذي يتم قياسه بمتغير وهمي يأخذ القيمة ١ اذا كان لا يوجد ازدواج والقيمة صفر فيما عدا ذلك، ونجد ان متوسط استقلالية مجلس الإدارة ١٧,٧٪ ونلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط ٠,١٦٨، مما يشير إلى عدم تجانس استقلالية مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة وكذلك نجد ان متوسط الملكية الإدارية ٣,٩٪ وهناك أيضاً عدم تجانس في الملكية الإدارية للشركات عينة الدراسة حيث ارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط ٠,٠٦٣، واخيراً نجد ان متوسط الاعتماد على الديون (الرافعة المالية) كألية من اليات التحسين ١٧,٦٪ ونلاحظ عدم تجانس سلوك الشركات في تمويل الفرص الاستثمارية من الديون حيث ارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط ٠,١٧٤. وفيما يلي جدول تكرارات تمثيل متغير ازدواجية مجلس الإدارة كألية من اليات التحسين الإداري كما يلي:

جدول (٢) تكرارات ازدواجية مجلس الإدارة

BD	Freq.	Percent	Cum.
0	284	49.13	49.13
1	294	50.87	100.00
Total	578	100.00	

من الجدول السابق نجد ان نسبة التمثيل للمشاهدات التي بها ازدواجية والمشاهدات التي ليس بها ازدواجية ٤٩,١٣٪، ٥٠,٨٧٪ على التوالي.

اما فيما يخص المتغيرات الرقابة المحددة والمفسرة للقوائم المالية المضللة نجد ان هناك تجانس في حجم الشركة في عينة الدراسة حيث انخفاض الانحراف المعياري ١,٦٧٤ عن المتوسط ٢١,٣٧. ونجد ان متوسط العائد على الأصول ٥٪ ولكن شركات عينة الدراسة غير متجانسة في نتائج اعمالها نظرا لارتفاع الانحراف المعياري ٠,٠٧٩ عن المتوسط، ونجد أيضا ان متوسط درجة ملموسية الأصول ٣١,٧٪ ونلاحظ عدم تجانس درجة ملموسية الأصول في عينة الدراسة حيث ارتفاع الانحراف المعياري ٠,٢٢٦ عن المتوسط. ونجد ان متوسط التدفقات النقدية الحرة ١,٥٪ من حجم الأصول وهي غير متجانسة في عينة الدراسة حيث ارتفاع الانحراف المعياري ٠,٠٩ عن المتوسط. بنما نجد ان متوسط التوزيعات إلى حجم الأصول ٠,٠١٩ وهي أيضا غير متجانسة في عينة الدراسة حيث ارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط ٠,٠٢٧. بينما نجد ان هناك تجانس في عمر الشركات عينة الدراسة. واخيراً نجد ان متوسط نمو الأصول ١١,٦٪ وهو معدل غير متجانس في شركات عينة الدراسة نظرا لارتفاع الانحراف المعياري ٠,٢٦٢ عن المتوسط.

جدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)
(1) FFR	1.000												
(2) OC	- 0.089 **	1.000											
	(0.03 2)												
(3) BD	- 0.129 ***	0.109 ***	1.000										
	(0.00 2)	(0.00 9)											
(4) BI	0.053	- 0.069 *	0.143 ***	1.000									
	(0.20 6)	(0.09 8)	(0.00 1)										
(5) MO	0.045	- 0.155 ***	- 0.026	0.022	1.000								
	(0.27 8)	(0.00 0)	(0.53 5)	(0.60 0)									
(6) Lev	- 0.026	0.133 ***	0.104 **	- 0.051	0.089 **	1.000							
	(0.53 6)	(0.00 1)	(0.01 2)	(0.22 5)	(0.03 2)								
(7) Size	0.003	0.256 ***	0.091 **	0.082 **	- 0.148 ***	0.345 ***	1.000						
	(0.95 1)	(0.00 0)	(0.02 9)	(0.04 8)	(0.00 0)	(0.00 0)							
(8) ROA	0.191 ***	0.145 ***	- 0.179 ***	- 0.009	- 0.039	- 0.247 ***	0.106 **	1.000					
	(0.00 0)	(0.00 0)	(0.00 0)	(0.82 3)	(0.35 2)	(0.00 0)	(0.01 1)						

أثر تركيز الملكية وآليات التحسين الإداري على التقارير المالية المضللة.....
الباز، ماجد مصطفى علي

(9)	-												
Tang	0.166 ***	0.016	0.072 *	- 0.191 ***	0.047	0.283 ***	0.010	- 0.200 ***	1.000				
	(0.00 0)	(0.69 8)	(0.08 2)	(0.00 0)	(0.26 1)	(0.00 0)	(0.80 3)	(0.00 0)					
(10)	-												
FCFF	0.174 ***	0.086 **	- 0.056	- 0.064	- 0.046	- 0.270 ***	0.092 **	0.435 ***	0.001	1.000			
	(0.00 0)	(0.03 8)	(0.18 0)	(0.12 2)	(0.26 7)	(0.00 0)	(0.02 7)	(0.00 0)	(0.98 0)				
(11)	-												
Div	0.051	0.129 ***	- 0.194 ***	- 0.136 ***	- 0.048	- 0.137 ***	0.089 **	0.613 ***	- 0.051	0.368 ***	1.00 0		
	(0.21 9)	(0.00 2)	(0.00 0)	(0.00 1)	(0.24 8)	(0.00 1)	(0.03 2)	(0.00 0)	(0.21 8)	(0.00 0)			
(12)	-												
Age	0.102 **	0.013	0.046	- 0.244 ***	- 0.106 **	- 0.070 *	- 0.075 *	0.005	0.146 ***	0.018	0.09 1**	1.00 0	
	(0.01 5)	(0.75 8)	(0.27 4)	(0.00 0)	(0.01 1)	(0.09 2)	(0.07 2)	(0.91 3)	(0.00 0)	(0.65 8)	(0.0 29)		
(13)	-												
AG	0.242 ***	0.100 **	- 0.023	- 0.029	0.036	0.119 ***	0.173 ***	0.213 ***	- 0.101 **	- 0.002	0.03 4	- 0.02 2	1.0 00
	(0.00 0)	(0.01 6)	(0.58 3)	(0.48 7)	(0.38 9)	(0.00 4)	(0.00 0)	(0.00 0)	(0.01 5)	(0.95 9)	(0.4 19)	(0.5 91)	

*** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

من الجدول السابق نجد ان:

- توجد علاقة ارتباط عكسية مباشرة معنوية بين تركيز الملكية وازدواجية مجلس الإدارة كألية من اليات التحسين الاداري وبين القوائم المالية المضللة ($r = -0.089$ p-value=0.032) (r=-0.129 p-value=0.002) عند مستوى معنوية 5%، 1% على التوالي مما يشير ان زيادة تركيز الملكية قد يقلل من ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية وكذلك عدم ازدواجية مجلس الإدارة يقلل من القوائم المالية المضللة. بينما لا توجد علاقة خطية مباشرة بين الملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، والرافعة المالية كمؤشرات واليات للتحسين الإداري بالشركات وبين القوائم المالية المضللة.
- لا توجد علاقة معنوية بين حجم الشركات والتوزيعات النقدية للأرباح وبين القوائم المالية المضللة ($r = 0.003$ p-value=0.951) ($r = 0.051$ p-value=0.219) على التوالي. بينما توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين ربحية الشركة ومعدل نمو الأصول وبين القوائم المالية المضللة ($r = 0.191$ p-value=0.000)، ($r = 0.242$ p-value=0.000) على التوالي. وأخيراً توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين درجة ملموسية الأصول والتدفقات النقدية الحرة وعمر الشركة ($r = -0.166$ p-value=0.000)، ($r = -0.102$ p-value=0.000) ($r = -0.174$ p-value=0.000).

٢/٣/٤ - اختبار الفرض الأول: نموذج محددات القوائم المالية المضللة:

فيما يلي يوضح الباحث نتيجة التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الأول للدراسة التطبيقية وهو "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية"، حيث يشير الجدول التالي الي جودة نتائج وافتراضات طريقة المربعات الصغرى في نموذج محددات القوائم المالية المضللة، ويمكن الكشف عن مشاكل القياس كما يلي:
جدول (٤) اختبار جودة نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى لنموذج محددات القوائم المالية المضللة

FFR		VIF
ROA		1.956
Div		1.683
FCFF		1.283
AG		1.106
Tang		1.084
Size		1.052
Age		1.041
Mean VIF		1.315
Heteroskedasticity		0.10 0.7503
Omitted variable		0.88 0.4521
Autocorrelation		1.519 0.2215
Cubic Test	Lev	-3.997*** 0.004
	Lev2	20.140*** 0.001
	Lev3	-23.707*** 0.001
* p<.1; ** p<.05; *** p<.01		

تشير نتائج اختبار Variance Inflation Factor (VIF) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد للمتغيرات المستقلة وبعضها في نموذج محددات القوائم المالية المضللة، حيث إن قيمة VIF أقل من ١٠ لكل المتغيرات في نموذج الدراسة وان أكبر قيمة لمعامل VIF هي ١,٩٥٦ لمتغير الربحية ROA. بينما تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، مما يؤثر على عدم تجانس شركات عينة الدراسة في نموذج الدراسة، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٧٥٠٣. وتشير نتائج اختبار Ramsey RESET test for omitted variables إلى عدم وجود مشكلة توصيف نموذج محددات القوائم المالية المضللة، مما يؤثر على جودة المتغيرات المفسرة للقوائم المالية المضللة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٤٥٢١. وتشير نتائج اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٢٢١٥. واخيراً توجد علاقة غير خطية بين بين الرافعة المالية والقوائم المالية المضللة حيث ان معامل Lev سالب ومعنوي، ومعامل مربع Lev2 موجب ومعنوي، ومعامل تكعيب Lev3 سالب ومعنوي مما يشير إلى وجود علاقة غير خطية يجب اختبارها في نموذج الدراسة.

ويمكن علاج مشاكل القياس والوصول إلى النتائج التالية من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة وضافات متغيرات مربع الرافعة المالية ومكعب متغير الرافعة المالية لاختبار التأثير غير الخطي للرافعة المالية على القوائم المالية المضللة في نماذج الدراسة. يوضح الجدول التالي جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية في نموذج محددات القوائم المالية المضللة، ويمكن الكشف عن مشاكل القياس كما يلي:

جدول (٥) اختبار جودة النتائج لطريقة FE/RE في نموذج محددات القوائم المالية المضللة

Hausman test	6.021 0.813
FE/RE	RE
Heteroskedasticity	14.27*** 0.0001
Autocorrelation	1.1519 0.2215

* p<.1; ** p<.05; *** p<.01

تشير نتيجة اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية إلى صلاحية نموذج التأثيرات العشوائية مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية في نموذج محددات القوائم المالية المضللة، حيث ان قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٨١٣. وتشير نتائج اختبار Breusch-Pagan/Lagrangian multiplier test for random effect إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين حيث قيمة p-value أقل من ٥٪ وتمثل ٠,٠٠٠١. بينما تشير نتائج اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٢٢١٥.

ويمكن عرض نتائج نموذج محددات القوائم المالية المضللة بعد علاج مشاكل القياس واخذها في الحسبان عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS وطريقة PCSE وذلك كما يلي:

جدول (٦) اختبار محددات القوائم المالية المضللة

FFR	OLS	PCSE
Size	-0.037	-0.014
Lev	-2.5747**	-2.9187**
Lev2	11.5299**	13.7979***
Lev3	-13.0270**	-16.0025***
ROA	3.7376***	3.3180***
Tang	-0.097	-0.377
FCFF	-3.1299***	-2.8944***
Div	1.042	1.050
AG	0.6401***	0.7309***
Age	-0.0904**	-0.0988**
_cons	-1.1710*	-1.5730**
Year Fixed Effect	Included	Included
Industry Fixed Effect	Included	Included
Pro>F / Pro>chi2	0.0000	0.0000
Observation	578	578
R-sq	0.2226	0.6021

* p<.1; ** p<.05; *** p<.01

تشير نتائج الجدول السابق:

- قبول نموذج محددات القوائم المالية المضللة؛ حيث ان قيمة $F > Prob > chi2$ أقل من ٥٪ في نموذج الدراسة بالطريقتين PCSE & GLS.
- تفسر متغيرات الدراسة ٢٦,٢٢٪ من ممارسات الغش في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بطريقة GLS بينما تفسر متغيرات الدراسة ٢١,٦٠٪ من الغش في القوائم المالية المضللة بطريقة PCSE مما إلى أهمية الاخذ في الحسبان تأثير وجود شركات مختلفة في نقاط زمنية مختلفة في قطاعات مختلفة.
- لا يوجد تأثير خطي مباشر معنوي لحجم الشركة، ودرجة ملموسية الأصول، والتوزيعات النقدية على القوائم المالية المضللة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. بينما يوجد تأثير طردي معنوي للربحية ومعدل نمو الأصول على ممارسة الغش في القوائم المالية مما يشير ان زيادة الربحية ومعدل نمو الأصول يدفع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية إلى ممارسة الغش في القوائم المالية مما يزيد من القوائم المالية المضللة، بينما يوجد تأثير عكسي معنوي للتدفقات النقدية الحرة وعمر الشركة على ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية.
- توجد علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (N) بين الرافعة المالية وممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية، مما يشير إلى وجود نقطتين تحول في العلاقة بين الرافعة المالية والقوائم المالية المضللة، ويعتبر مستوى نقطة التحول الأولى ١٤,٩٪ حيث كلما زادت الرافعة المالية من ٠ إلى ١٤,٩٪ تقل مستويات ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية، وعندما تزيد درجة الرافعة المالية عن ١٤,٩٪ وتقل عن ٤٣,٢٪ تزيد معها درجة ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية بينما كلما زادت درجة الرافعة المالية عن ٤٣,٢٪ تقل معها ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- مما سبق، يمكن رفض الفرض الأول بصيغته الحالية وقبول الفرض البديل كما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية"

٤/٣-٣ اختبار الفرض الثاني: نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة:

فيما يلي يوضح الباحث نتيجة التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الأول للدراسة التطبيقية وهو "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية"، حيث يشير الجدول التالي الي جودة نتائج وافتراضات طريقة المربعات الصغرى في نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية، ويمكن الكشف عن مشاكل القياس كما يلي:

جدول (٧) جودة نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى لنموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة

FFR	VIF
ROA	1.963
Div	1.686
FCFF	1.283
Size	1.113
AG	1.108
OC	1.093
Tang	1.085
Age	1.041
Mean VIF	1.297

FFR	VIF
Heteroskedasticity	0.17 0.6835
Omitted variable	0.31 0.8213
Autocorrelation	1.546 0.2173
* p<.1; ** p<.05; *** p<.01	

تشير نتائج اختبار Variance Inflation Factor (VIF) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد للمتغيرات المستقلة وبعضها في نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة، حيث إن قيمة VIF أقل من ١٠ لكل المتغيرات في نموذج الدراسة وإن أكبر قيمة لمعامل VIF هي ١,٩٦٣ لتغير الربحية ROA. بينما تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، مما يؤثر على عدم تجانس شركات عينة الدراسة في نموذج الدراسة، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٦٨٣٥. وتشير نتائج اختبار Ramsey RESET test for omitted variables إلى عدم وجود مشكلة توصيف نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة، مما يؤثر على جودة النموذج، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٨٢١٣. وتشير نتائج اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٢١٧٣.

يوضح الجدول التالي جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية في نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة، ويمكن الكشف عن مشاكل القياس كما يلي:
جدول (٨) اختبار جودة النتائج لطريقة FR/RE في نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة

Hausman test	5.774 0.672
FE/RE	RE
Heteroskedasticity	18.31*** 0.000٠
Autocorrelation	1.546 0.2173
* p<.1; ** p<.05; *** p<.01	

تشير نتيجة اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية إلى صلاحية نموذج التأثيرات العشوائية مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية في نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة، حيث إن قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٦٧٢. وتشير نتائج اختبار Breusch-Pagan/Lagrangian multiplier test for random effect إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين حيث قيمة p-value أقل من ٥٪ وتمثل 0.000. بينما تشير نتائج اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ وتمثل ٠,٢١٧٣. ويمكن عرض نتائج نموذج تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة بعد علاج مشاكل القياس واخذها في الحسبان عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS وطريقة PCSE وذلك كما يلي:

جدول (٩) اختبار تأثير تركيز الملكية على القوائم المالية المضللة

FFR	OLS	PCSE
OC	-0.5262**	-0.6220***
Size	0.010	-0.008
Lev	-2.4343*	-2.2745*
Lev2	11.6059**	11.5479**
Lev3	-13.6415**	-13.7943**
ROA	3.2006***	3.3517***
Tang	-0.294	-0.4027*
FCFF	-3.0633***	-2.8704***
Div	-0.163	1.370
AG	0.6103***	0.7371***
Age	-0.0890**	-0.0935**
_cons	-1.7939***	-1.3424**
Year Fixed Effect	Included	Included
Industry Fixed Effect	Included	Included
Pro>F / Pro>chi2	0.0000	0.0000
Observation	578	578
R-sq	0.194	0.619

* p<.1; ** p<.05; *** p<.01

تشير نتائج الجدول السابق:

- قبول نموذج محددات القوائم المالية المضللة؛ حيث ان قيمة $Prob > F$ و $Prob > chi2$ أقل من ٥٪ في نموذج الدراسة بالطريقتين GLS و PCSE.
 - تفسر متغيرات الدراسة 19.4% من ممارسات الغش في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بطريقة GLS بينما تفسر متغيرات الدراسة 61.9% من الغش في القوائم المالية المضللة بطريقة PCSE مما إلى أهمية الاخذ في الحسبان تأثير وجود شركات مختلفة في نقاط زمنية مختلفة في قطاعات مختلفة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لتركيز الملكية على ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية مما يشير ان زيادة تركيز الملكية يحد مما ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
 - مما سبق، يمكن رفض الفرض الثاني بصيغته الحالية وقبول الفرض البديل كما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية"
- ٣/٣/٤ - اختبار الفرض الثالث: نموذج تأثير آليات التحصين الإداري على القوائم المالية المضللة: فيما يلي يوضح الباحث نتيجة التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الثالث للدراسة التطبيقية وهو "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات التحصين الإداري والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية"، حيث يشير الجدول التالي الي الجدول التالي جودة نتائج وافتراضات طريقة المربعات الصغرى في نموذج تأثير آليات التحصين الإداري على القوائم المالية، ويمكن الكشف عن مشاكل القياس كما يلي:

جدول (١٠) اختبار جودة نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى لنماذج تأثير الليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة

FFR	VIF			
	BI → FFR	BD → FFR	MO → FFR	LEV → FFR
BI	1.129	--	--	--
BD	--	1.068	--	--
MO	--	--	1.048	--
LEV	--	--	--	1.47
AG	1.113	1.106	1.111	1.127
Age	1.086	1.045	1.057	1.05
Div	1.716	1.71	1.683	1.686
FCFF	1.286	1.284	1.284	1.368
ROA	1.966	1.967	1.956	2.004
Size	1.062	1.067	1.081	1.234
Tang	1.114	1.085	1.09	1.191
Mean VIF	1.309	1.292	1.289	1.391
Heteroskedasticity	0.12 0.7340	0.07 0.7876	0.07 0.7957	0.35 0.5564
Omitted variable	0.89 0.4485	1.11 0.3432	0.76 0.5195	1.01 0.3865
Autocorrelation	1.575 0.2132	0.602 0.4400	1.406 0.2392	1.130 0.2909

* p<.1; ** p<.05; *** p<.01

تشير نتائج اختبار Variance Inflation Factor (VIF) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد للمتغيرات المستقلة وبعضها في نماذج تأثير آليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة، حيث إن قيمة VIF أقل من ١٠ لكل المتغيرات في نموذج الدراسة وإن أكبر قيمة لمعامل VIF هي ٢,٠٠٤ لمتغير الربحية ROA في نموذج تأثير الرافعة المالية كألية من الليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة. بينما تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، مما يؤثر على عدم تجانس شركات عينة الدراسة في نماذج تأثير التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪ في كل النماذج. وتشير نتائج اختبار Ramsey RESET test for omitted variables إلى عدم وجود مشكلة توصيف جميع النماذج، مما يؤثر على جودة النموذج، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪. وتشير نتائج اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪.

يوضح الجدول التالي جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية في نماذج تأثير الليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة، ويمكن الكشف عن مشاكل القياس كما يلي:

جدول (١١) اختبار جودة النتائج لطريقة FE/RE في نماذج تأثير اليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة

	LEV → FFR	MO → FFR	BD → FFR	BI → FFR
Hausman test	5.829 0.666	6.972 0.540	7.046 0.532	5.757 0.674
FE/RE	RE	RE	RE	RE
Heteroskedasticity	18.31*** 0.0000	18.72*** 0.0000	18.9*** 0.0000	17.88*** 0.0000
Autocorrelation	1.575 0.2132	0.602 0.4400	1.406 0.2392	1.130 0.2909

* p<.1; ** p<.05; *** p<.01

تشير نتيجة اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية إلى صلاحية نموذج التأثيرات العشوائية مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية في جميع نماذج تأثير اليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة، حيث ان قيمة p-value أكبر من ٥٪. وتشير نتائج اختبار Breusch-Pagan/Lagrangian multiplier test for random effect إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪. بينما تشير نتائج اختبار Wooldridge test for autocorrelation in panel data إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قيمة p-value أكبر من ٥٪.

ويمكن عرض نتائج نموذج تأثير اليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة بعد علاج مشاكل القياس واخذها في الحسبان عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS وطريقة PCSE وذلك كما يلي:

جدول (١٢) تأثير اليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة

FFR	BI → FFR		BD → FFR		MO → FFR		LEV → FFR	
	OLS	PCSE	OLS	PCSE	OLS	PCSE	OLS	PCSE
BI	1.8063 ***	1.6029 ***	--	--	--	--	--	--
BI2	- 3.7369 ***	- 3.4649 ***	--	--	--	--	--	--
BD	--	--	- 0.1693 **	- 0.1955 **	--	--	--	--
MO	--	--	--	--	0.540	0.625	--	--
Lev	--	--	--	--	--	--	- 2.8864 **	- 3.1439 ***
Lev2	--	--	--	--	--	--	13.360 0**	15.675 0***
Lev3	--	--	--	--	--	--	- 15.512 6**	- 18.636 7***
Size	-0.004	0.004	0.002	0.013	0.005	0.011	-0.000	0.008

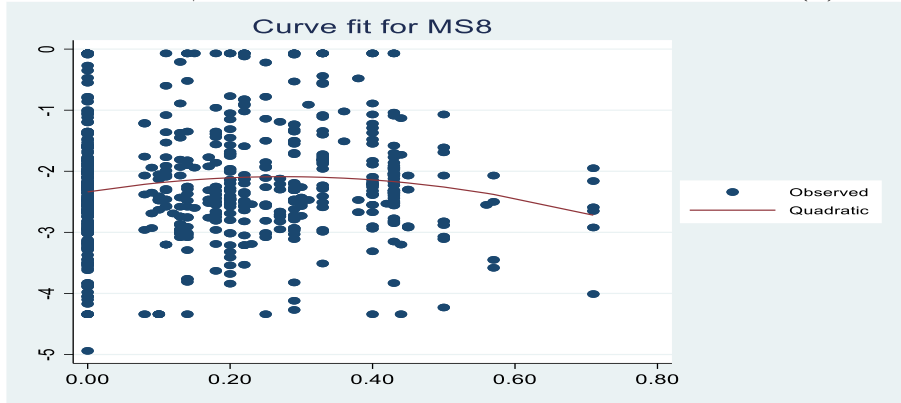
FFR	BI → FFR		BD → FFR		MO → FFR		LEV → FFR	
	OLS	PCSE	OLS	PCSE	OLS	PCSE	OLS	PCSE
ROA	- 3.3212 **	- 3.1534 ***	- 2.5205 *	- 2.7609 **	- 3.0296 **	- 3.2504 ***	3.0703 ***	3.0120 ***
Tang	15.226 9***	15.730 8***	11.836 6**	13.847 3***	13.670 8**	15.696 7***	-0.297	- 0.4290 ***
FCFF	- 17.255 6***	- 18.523 4***	- 13.912 6**	- 16.591 1***	- 15.681 2**	- 18.444 8***	- 3.0995 ***	- 2.8598 ***
Div	2.9562 ***	2.7915 ***	2.9076 ***	2.8658 ***	3.0708 ***	3.0535 ***	-0.373	-1.343
AG	-0.308	- 0.4275 **	-0.287	- 0.4270 **	-0.300	- 0.4296 ***	0.5895 ***	0.6912 ***
Age	- 3.0530 ***	- 2.8650 ***	- 3.0715 ***	- 2.8212 ***	- 3.1067 ***	- 2.8973 ***	- 0.0915 **	- 0.0867 **
_cons	- 1.8987 ***	- 2.0685 ***	- 1.8614 ***	- 2.0902 ***	- 1.9840 ***	- 2.1236 ***	- 1.8563 ***	- 2.0308 ***
Year Fixed Effect	Include d	Include d	Includ ed	Include d	Includ ed	Include d	Includ ed	Include d
Industry Fixed Effect	Include d	Include d	Includ ed	Include d	Includ ed	Include d	Includ ed	Include d
Pro>F / Pro>chi ²	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Observation	578	578	578	578	578	578	578	578
R-sq	0.184	0.572	0.190	0.566	0.185	0.571	0.184	0.569

* p<.1; ** p<.05; *** p<.01

تشير نتائج الجدول السابق:

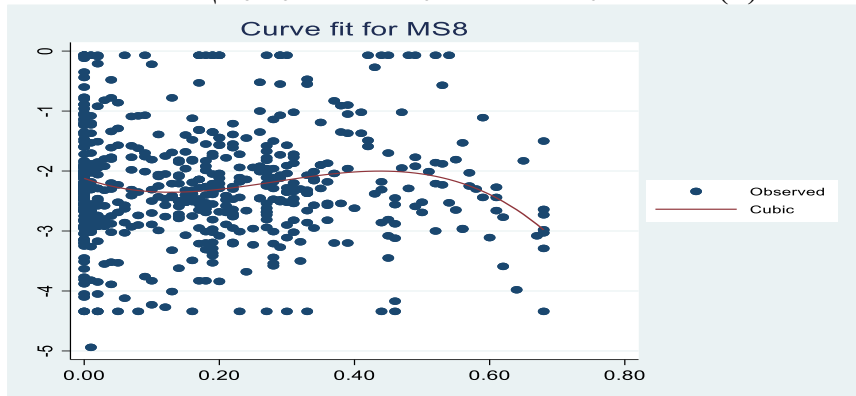
- قبول جميع نماذج تأثير الليات التحصين الإداري على القوائم المالية المضللة؛ حيث ان قيمة Prob > F و Prob>chi² أقل من ٥٪ في نموذج الدراسة بالطريقتين GLS و PCSE.
- يوجد تأثير غير خطي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة كألية من الليات التحصين الإداري على القوائم المالية المضللة يأخذ شكل حرف (U) مقلوب، حيث معامل BI موجب ومعنوي، ومعامل مربع BI2 سالب ومعنوي مما يشير إلى وجود نقطة تحول في العلاقة تمثل ٢٣,٠٪ من استقلالية مجلس الإدارة، فكلما زادت استقلالية مجلس الإدارة من صفر إلى مستوى ٢٣٪ كلما زادت معه مستويات الغش المحاسبي في القوائم المالية وإمكانية اصدار قوائم مالية مضللة، بينما كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة عن ٢٣٪ كلما انخفضت ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية وبالتالي زيادة فرص اصدار قوائم مالية شفافة كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل (١) العلاقة غير الخطية بين استقلالية مجلس الإدارة والقوائم المالية المضللة



- يوجد تأثير معنوي عكسي لعدم وجود ازدواجية مجلس الإدارة كألية من آليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة، مما يشير ان قرار هيئة الرقابة المالية والخاص بعدم الازدواجية قرار سليم ويحتاج إلى رقابة لان هناك شركات بها ازدواجية بعد قرار الهيئة.
- لا يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية كألية من آليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (N) بين الرافعة المالية كألية من آليات التحسين الإداري وممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية، مما يشير إلى وجود نقطتين تحول في العلاقة بين الرافعة المالية والقوائم المالية المضللة، ويعتبر مستوى نقطة التحول الأولى ١٤,٩٪ حيث كلما زادت الرافعة المالية من ٠ إلى ١٤,٩٪ تقل مستويات ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية، وعندما تزيد درجة الرافعة المالية عن ١٤,٩٪ وتقل عن ٤٣,٢٪ تزيد معها درجة ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية بينما كلما زادت درجة الرافعة المالية عن ٤٣,٢٪ تقل معها ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل (٢) العلاقة غير الخطية بين الرافعة المالية والقوائم المالية المضللة



ومما سبق، يمكن رفض الفرض الثالث بصيغته الحالية وقبول الفرض البديل كما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات التحسين الإداري والتقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية"

القسم الخامس: النتائج، التوصيات، الإضافة العلمية والاتجاهات البحثية المستقبلية

١/٥- النتائج: توصل الباحث الي العديد من النتائج وتم تقسيمها كما يلي:

١/١/٥- النتائج النظرية من الأدب المحاسبي:

- جوهر ماهية التقارير المالية المضللة بانها تقارير "وهمية" وغير معبرة بصورة عادلة عن الموقف والأداء المالي للشركات، حيث تم إعدادها في ظل ممارسات انتهازية للإدارة بهدف تحقيق المصالح الذاتية في ظروف انخفاض آليات الرقابة والحوكمة وتعاضم مشاكل الوكالة الرأسية.

- يعتبر الغموض من أهم أساليب التقارير المالية المضللة وذلك من خلال كتابة تقارير طويلة بعبارات وجمل يصعب فهمها وتصل لحد الغموض لتشتيت مستخدمي المعلومات وارتفاع تكاليف تحليلها مما يؤدي الي تخفيض استجابة ورد الفعل لأصحاب المصالح، بالإضافة الي اتباع سياسة التوجيه الخاطئ من خلال التركيز على الإفصاح عن المعلومات الدالة على الجوانب الإيجابية واختصار الجوانب السلبية خاصة فيما يتعلق بالتنبؤات المالية المستقبلية وعرضها بشكل غير مفهوم لقارئ التقرير المالي.

- هناك العديد من العوامل التي تدفع القائمين على إعداد التقارير المالية لارتكاب ممارسات التضليل والغش بالتقارير المالية، ومن أهمها (أ) ضغوطات تحقيق الأهداف الموضوعة للعمل وخاصة الضغوطات المالية لمقابلة توقعات الأرباح أو الهبوط المفاجئ للأداء المالي، (ب) ضغوطات تحقيق المصالح الشخصية، (ج) سلوك الشركات من حيث الشفافية المالية.

- هناك اتجاهين في الأدب المحاسبي لتفسير تأثير تركيز الملكية على التقارير المالية، ويتضمن الاتجاه الأول ان كبار المستثمرين من خلال تركيز الملكية يمتلكون نسبة كبيرة من حق التصويت وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة، وخاصة في حالة وجود أكثر من مستثمر رئيسي بالشركة، أما الاتجاه الثاني فيؤيد افتراض تحالف المستثمرين الرئيسيين مما يزيد من مشاكل الوكالة، خاصة إذا كان ذلك سيؤدي لتعظيم مصالحهم الشخصية على حساب صغار المستثمرين.

- يعتبر جوهر التحصين الإداري كمفهوم معبر عن "التحكم والسيطرة"، ويتمحور حول القدرة المكتسبة للإدارة على التحكم في سياسات واستراتيجيات الشركة خارج إطار العلاقة التعاقدية مع الملاك من خلال عدة عوامل مثل فترة البقاء للمدير التنفيذي والملكية الإدارية والتحكم بدرجة استقلالية المجلس والرافعة المالية، مما يؤدي في المجمل لقدرة الإدارة على تجنب قيود وآليات الحوكمة.

- ارتباط الإدارة واتجاهاتها بدافع المصالح الشخصية مع العديد من الممارسات غير الأخلاقية عند إعداد التقارير المالية مثل التعمد للمتعمد للمعلومات المحاسبية وما يتبعها من عدم تماثل للمعلومات وغموض أو تضليل التقارير المالية.

٢/١/٥- النتائج التطبيقية من البيئة المصرية:

١/٢/١/٥- النتائج التطبيقية الأساسية وفقاً لأهداف وفروض البحث:

- القوائم المالية المضللة بالبيئة المصرية: متوسط درجة التضليل بالقوائم المالية (FFR) يساوي (-٢,٢١٣) بانحراف معياري (٠,٩٦٣)، وهو اقل من المستوى الأدنى لعدم ممارسة التضليل والغش المحاسبي في القوائم المالية، ويشير ذلك إلى انخفاض مدى لجوء الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية لممارسات التضليل بالقوائم المالية السنوية.

- **محددات التضليل بالقوائم المالية:** تفسر متغيرات الدراسة التي وضعها الباحث كمحددات (الحجم، العمر، الربحية، التوزيعات النقدية، ملموسية الأصول، التدفقات النقدية الحرة، معدل نمو الأصول) ما نسبته ٢٢,٢٦٪ من ممارسات التضليل في القوائم المالية للشركات محل العينة بطريقة (GLS) بينما تقدر ما نسبته ٦٠,٢١٪ من التضليل في القوائم المالية بطريقة (PCSE) مع ضرورة الأخذ في الحسبان تأثير وجود شركات مختلفة في نقاط زمنية مختلفة بقطاعات اقتصادية مختلفة.
- **التأثير الطردي للمحددات:** يوجد تأثير طردي معنوي للربحية ومعدل نمو الأصول على ممارسات التضليل في القوائم المالية مما يشير إلى أن زيادة الربحية ومعدل نمو الأصول يدفع الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري إلى ممارسة الغش في القوائم المالية مما يزيد من القوائم المالية المضللة.
- **التأثير العكسي للمحددات:** يوجد تأثير عكسي معنوي للتدفقات النقدية الحرة وعمر الشركة على ممارسات التضليل في القوائم المالية، مما يشير إلى أن زيادة التدفقات النقدية الحرة وعمر الشركة يدفعان الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري إلى عدم ممارسة التضليل والغش في القوائم المالية.
- **عدم وجود تأثير:** لا يوجد تأثير خطي مباشر معنوي لحجم الشركة، ودرجة ملموسية الأصول، والتوزيعات النقدية على القوائم المالية المضللة في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.
- **تركز الملكية بالبيئة المصرية:** متوسط تركيز الملكية ٦٣,٣٪ بانحراف معياري (٠,١٩٤)، وهو يعتبر مؤشر مرتفع مقارنة بمتوسط درجات تركيز الملكية بأسواق الأوراق المالية على المستوى الدولي.
- **تركز الملكية والقوائم المالية المضللة:** يوجد تأثير عكسي معنوي لتركز الملكية على ممارسات التضليل في القوائم المالية، مما يشير إلى أن زيادة تركيز الملكية يحد من ممارسات التضليل والغش المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.
- **آليات التحسين الإداري بالبيئة المصرية:** متوسط استقلالية مجلس الإدارة ١٧,٧٪ مصحوباً بارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط (٠,١٦٨)، مما يشير إلى عدم تجانس استقلالية مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة، وكذلك متوسط الملكية الإدارية ٣,٩٪ وهناك أيضاً عدم تجانس في الملكية الإدارية للشركات عينة الدراسة حيث ارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط (٠,٠٦٣)، كما أن متوسط الاعتماد على الديون (الرافعة المالية) كآلية من آليات التحسين ١٧,٦٪ ونلاحظ عدم تجانس سلوك الشركات في تمويل الفرص الاستثمارية من الديون حيث ارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط (٠,١٧٤).
- **الاستقلالية والتضليل:** يوجد تأثير غير خطي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة كآلية من آليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة يأخذ شكل حرف (U) مقلوب، مما يشير إلى وجود نقطة تحول في العلاقة تمثل ٠,٢٣ من استقلالية مجلس الإدارة، فكلما زادت استقلالية مجلس الإدارة من صفر إلى مستوى ٢٣٪ كلما زادت معه إمكانية إصدار قوائم مالية مضللة، بينما كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة عن ٢٣٪ كلما زادت فرص إصدار قوائم مالية شفافة.
- **الازدواجية والتضليل:** يوجد تأثير معنوي عكسي لعدم وجود ازدواجية مجلس الإدارة كآلية من آليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة، مما يشير إلى أن قرار هيئة الرقابة المالية

والخاص بعدم الازدواجية قرار سليم ويحتاج إلى رقابة لأن هناك شركات بها ازدواجية بعد قرار الهيئة.

- الملكية الإدارية والتضليل: لا يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية كألية من اليات التحسين الإداري على القوائم المالية المضللة في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.
 - الرفع المالي والتضليل: توجد علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (N) بين الرافعة المالية كألية من اليات التحسين الإداري وممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية، مما يشير إلى وجود نقطتين تحول في العلاقة بين الرافعة المالية والقوائم المالية المضللة، ويعتبر مستوى نقطة التحول الأولى ١٤,٩٪ حيث كلما زادت الرافعة المالية من ٠ إلى ١٤,٩٪ تقل مستويات ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية، وعندما تزيد درجة الرافعة المالية عن ١٤,٩٪ وتقل عن ٤٣,٢٪ تزيد معها درجة ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية بينما كلما زادت درجة الرافعة المالية عن ٤٣,٢٪ تقل معها ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية
- ٢/٢/١/٥ - النتائج التطبيقية الإضافية:

- توجد علاقة ارتباط عكسية مباشرة معنوية بين تركيز الملكية وازدواجية مجلس الإدارة كألية من اليات التحسين الإداري وبين القوائم المالية المضللة، مما يشير إلى ان زيادة تركيز الملكية قد يقلل من ممارسات التضليل في القوائم المالية وكذلك عدم ازدواجية مجلس الإدارة يقلل من القوائم المالية المضللة
- لا توجد علاقة خطية مباشرة بين الملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، والرافعة المالية كمؤشرات واليات للتحسين الإداري بالشركات وبين القوائم المالية المضللة
- لا توجد علاقة معنوية بين حجم الشركات والتوزيعات النقدية للأرباح وبين القوائم المالية المضللة.
- توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين ربحية الشركة ومعدل نمو الأصول وبين القوائم المالية المضللة
- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين درجة ملموسية الأصول والتدفقات النقدية الحرة وعمر الشركة

٣/١/٥ - مدي توافق النتائج التطبيقية للبحث مع الأدبيات المحاسبية:

١/٣/١/٥ - أثبتت الدراسة التطبيقية وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص التشغيلية (حجم الشركة، عمر الشركة، الربحية، التدفقات النقدية التشغيلية، معدل النمو) على القوائم المالية المضللة ببيئة الأعمال المصرية، وهذه النتيجة يمكن ربطها بالأدب المحاسبي كالتالي:

- حجم الشركة: (لا يوجد تأثير خطي مباشر)، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Yusran,2023 /Harman &)، وتختلف مع كلاً من (Kalovyva,2023 /Anan,2021)، (Bernawati,2020 /Awang & Ismail, 2018/ Abed et.al,2022)
- عمر الشركة: (تأثير عكسي مع التضليل)، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Anan,2021/)، وتختلف مع كلاً من (Avortri & Agbanyo,2020)، (Mutschmann et.al,2022) (/Awang & Ismail, 2018)
- الربحية: (تأثير طردي مع التضليل)، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Harman &)، وتختلف مع كلاً من (Bernawati,2020/ Avortri & Agbanyo,2020) (et.al,2022 /Farida et.al,2022/ Siagian & Utami, 2022)

- التوزيعات النقدية: (لا يوجد تأثير خطي مباشر)، تتفق نتيجة البحث مع (Yusran,2023)، وتختلف مع كلاً من (Harman & Bernawati,2020/ Abed et.al,2022)
 - التدفقات النقدية الحرة: (تأثير عكسي مع التضليل)، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Abed et.al,2022 /Awang & Ismail, 2018)، وتختلف مع كلاً من (Yusran,2023/ Harman & Bernawati,2020)
 - معدل نمو الأصول: (تأثير طردي مع التضليل)، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Mutschmann et.al,2022 /Anan,2021)، وتختلف مع كلاً من (Qalbi,2023/ Siagian & Utami, 2022/ Avortri & Agbanyo,2020)
 - درجة ملموسية الأصول: (لا يوجد تأثير خطي مباشر)، تتفق نتيجة البحث مع (Kalovya,2023)، وتختلف مع كلاً من (Farida et.al,2022/ Harman & Bernawati,2020)
 - ٢/٣/١/٥- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود أثر (إيجابي) ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الحد من القوائم المالية المضللة بيئة الأعمال المصرية، وهذه النتيجة يمكن ربطها بالأدب المحاسبي كالتالي: تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (القرزاز، ٢٠٢١/ الحربي، ٢٠٢١/ النجار وبسيوني، ٢٠٢٣/ الحبشي، ٢٠٢٣) على مستوى البحوث العربية وكلاً من (Al-Shaer et.al,2022) على مستوى البحوث الاجنبية، وتختلف مع كلاً من (Martinez-Garcia et.al,2022)
 - ٣/٣/١/٥- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود تأثيرات متباينة لآليات التحسين الإداري على الحد من القوائم المالية المضللة بيئة الأعمال المصرية، وهذه النتيجة يمكن ربطها بالأدب المحاسبي كالتالي:
 - من زاوية الاستقلالية: تأثير غير خطي معنوي يأخذ شكل حرف (U) مقلوب، وبالتالي تقدم نتيجة البحث مفهوم مختلف للعلاقة بين الاستقلالية وتضليل القوائم المالية، وبالتالي تختلف مع كلاً من (Kaituko et.al,2023/Ashafoke et.al,2023/ Wang & Gao,2022/ Anichebe,2019)
 - من زاوية الازدواجية: تأثير إيجابي لعدم الازدواجية، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Wang et.al,2022/ Mutschmann et.al,2022)، وتختلف مع كلاً من (Wang et.al,2022/ Devarajar et.al,2022)
 - من زاوية الملكية الادارية: لا يوجد تأثير على الحد من التضليل، تتفق نتيجة البحث مع كلاً من (Wang & Gao,2022 /Apriliana & Agustina, 2017)، وتختلف مع كلاً من (Mutschmann et.al,2022/ Rostami & Rezaei,2022/ Kaituko et.al,2023) (/Kalovya,2023 /Anichebe,2019)
 - من زاوية الرفع المالي: توجد علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (N)، وبالتالي تقدم نتيجة البحث مفهوم مختلف للعلاقة بين الرفع المالي وتضليل القوائم المالية، وبالتالي تختلف مع كلاً من (Farida et.al,2022/ Siagian & Utami, 2022/ Avortri & Agbanyo,2020/ Kalovya,2023 /Abed et.al,2022/ Harman & Bernawati,2020)
- ٢/٥- التوصيات:
- إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحث التوصيات التالية:
 - ضرورة الرقابة على مدى إلتزام الشركات بالتعليمات الواردة بلائحة حوكمة الشركات وخاصة فيما يتعلق بهياكل الملكية ومجالس الإدارات.

- ضرورة الالتزام بقرار هيئة الرقابة المالية الخاص بعدم الازدواجية لمجلس الإدارة، وتفعيل الرقابة على تطبيق القرار بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.
 - استحداث مؤشر لجودة التقارير المالية بالسوق المالي على غرار مؤشر المسؤولية الاجتماعية، ويتم فيه ترتيب الشركات وفقاً لجودة تقاريرها المالية ليكون دافعاً للشركات لتحسين مستوى جودة التقارير والحد من ممارسات التضليل والغش، مما سينعكس بالنهاية على أصحاب المصالح بتوفير معلومات مالية وغير مالية موثوقة وعادلة.
- ٣/٥- الإضافة العلمية:**

- يعتبر هذا البحث إمتداداً للبحوث المحاسبية في مجال القوائم المالية المضللة وتركز الملكية وآليات التحسين الإداري، وتتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في النقاط التالية:
- تقديم إطار مفاهيمي نظري حديث مدعوماً بالتأصيل العلمي المستمد من النظريات العلمية المحاسبية للمتغيرات البحثية المطروحة (التقارير المالية المضللة/ تركيز الملكية/ آليات التحسين الإداري)
 - تقديم أدلة تطبيقية حديثة حول العوامل التشغيلية المؤثرة على درجة التضليل والغش بالتقارير المالية بالشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري من خلال دراسة تطبيقية لسلسلة زمنية خمس سنوات من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٢.
 - سد الفجوة البحثية الحالية في مجال أثر تركيز الملكية على ممارسات التضليل بالتقارير المالية، من خلال دراسة تطبيقية حديثة من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٢ على البيئة المصرية.
 - سد الفجوة البحثية الحالية في مجال أثر آليات التحسين الإداري (استقلالية مجلس الإدارة/ الملكية الإدارية/ الرفع المالي/ الازدواجية) على ممارسات التضليل بالتقارير المالية، من خلال دراسة تطبيقية حديثة من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٢ على البيئة المصرية.
- ٤/٥- الاتجاهات البحثية المستقبلية:**

- في ضوء ما توصل إليه الباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن تحديد أهم الاتجاهات البحثية التي مازالت بحاجة الى إجراء المزيد من الأبحاث الأكاديمية فيما يلي:
- أثر هياكل الملكية على مستوى التضليل والغش المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري.
 - أثر القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي على ممارسات التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.
 - دور معايير المحاسبة والمراجعة في الحد من ممارسات التقارير المالية المضللة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١. الحبشي، هناء عبد القادر (٢٠٢٣) " أثر تركيز الملكية والملكية المؤسسية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفيز المحاسبي: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، جامعة المنوفية، ١٠(٢)، ص ٧١-١٥٠
٢. الحربي، آلاء واصل (٢٠٢١) " أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية" *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، الجامعة الإسلامية، ٢٩(٣)، ص ٢٢٣-٢٥٣.
٣. النجار، سامح محمد وبسيوني، مروة محمد (٢٠٢٣) " أثر العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين وغموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دليل تطبيقي" *مجلة البحوث المحاسبية*، جامعة طنطا، ١٠(١)، ص ٢١٦-٣٠٥
٤. الدسوقي، فاطمة محمود (٢٠٢٢) "أثر آليات التحسين الإداري على تكلفة رأس المال: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، جامعة قناة السويس، ٤(٤)، ص ٤٠١-٤٧٠
٥. القزاز، السيد جمال (٢٠٢١) "أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، ٢٥(١)، ص ١-٥٣.
٦. شحاته، شحاته السيد (٢٠١٧) " مدى ملائمة نموذجي مربع وخماسي الغش في تحديد احتمال وجود الغش بالقوائم المالية المضللة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، ١(١)، ص ٤٩-٩٨
٧. عبدالرحيم، أسماء إبراهيم (٢٠١٩)، "دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحسين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، ٣(٣)، ص ٣٣٥-٣٩٣.
٨. عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠١٧) " أثر التحسين الإداري وإدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية" *مجلة البحوث التجارية*، جامعة الزقازيق، ٣٩(١)، ص ٣٣٩-٤٤٢.
٩. على، عبدالوهاب نصر (٢٠١٧) "العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية، ١(١)، ص ١-٤٨.
١٠. فرج، هاني خليل (٢٠١٨) " أثر استخدام مراقب الحسابات للنسب المالية للشركات على كفاءته في كشف الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥"، *مجلة البحوث المحاسبية*، جامعة طنطا، ٥(١)، ص ٢٩٨-٣٤٨.
١١. محمد، هاجر عبد الرحمن (٢٠٢٣) "أثر العلاقة بين محددات التحسين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة" *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، جامعة دمياط، ٤(١)، ص ١٣٣١-١٣٧٤.

١٢. محمد، هشام سعيد (٢٠٢٠)، "تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفيز المحاسبي على الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، ٢٤(٤)، ص ٧١-١.
ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Abed, I. A., Hussin, N., Ali, M. A., Haddad, H., Shehadeh, M., & Hasan, E. F. (2022). Creative accounting determinants and financial reporting quality: Systematic literature review. **Risks**, 10(4), 76.
2. Ali, S.T., Yang, Z., Sarwar, Z. and Ali, F., 2019, "The impact of corporate governance on the cost of equity: Evidence from cement sector of Pakistan", **Asian Journal of Accounting Research**, 4(2): 293-314.
3. Al-Shaer, H., Albitar, K., & Hussainey, K. (2022). Creating sustainability reports that matter: an investigation of factors behind the narratives. **Journal of Applied Accounting Research**, 23(3), 738-763.
4. American Institute of Certified Public Accountants (2002). **Statement on Auditing Standards SAS 99** Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. New York: AICPA.
5. Anan, E. (2021). Determinants fraudulent financial statements using the SCORE model on infrastructure sector companies in Indonesia. **International Journal of Tax and Accounting**, 2(2), 113-121.
6. Anichebe, A. S. (2019). Determinants of financial statement fraud likelihood in listed firms. **Journal of Accounting and Financial Management** ISSN, 5(2), 1-9.
7. Apriliana, S., & Agustina, L. (2017). The analysis of fraudulent financial reporting determinant through fraud pentagon approach. **Jurnal Dinamika Akuntansi**, 9(2), 154-165.
8. Ashafoke, T. O., Dabor, E. L., & Emeni, F. K. (2023). Director's Characteristics And Fraudulent Financial Reporting In Nigeria. **Journal Of Academic Research In Economics**, 15(1). 187-205
9. Avortri, C., & Agbanyo, R. (2020). Determinants of management fraud in the banking sector of Ghana: the perspective of the diamond fraud theory. **Journal of Financial Crime**, 28(1), 142-155.
10. Awang, Y., & Ismail, S. (2018). Determinants of financial reporting fraud intention among accounting practitioners in the banking sector: Malaysian evidence. **International Journal of Ethics and Systems**, 34(1), 32-54.
11. Devarajar, M., Shaharudin, M. S., Pitchay, A. A., Haron, H., & Ganesan, Y. (2022). Corporate Governance and Fraudulent Financial Reporting Among Malaysian Public Listed Companies. **International Journal of Law, Government and Communication**, 7(9). 81-95

12. Farida, A. L., Wahyuni, D., & Fariska, P. (2022) Determinant of the Fraud Pentagon Theory for Fraudulence Financial Reporting. **Proceedings of the 3rd Asia Pacific International Conference on Industrial Engineering and Operations Management**, Johor Bahru, Malaysia, 1148-1158
13. Harman, S. A., & Bernawati, Y. (2020). Determinants of Financial Statement Fraud: Fraud Pentagon Perspective in Manufacturing Companies. **International Journal of Innovation, Creativity and Change**, 13(4), 1453-1472.
14. Hasnan, S., Rahman, R. A., & Mahenthiran, S. (2014). Determinants of Fraudulent Financial Reporting: Evidence from Malaysia. **Jurnal Pengurusan**, 42. 103-117
15. Kaituko, L. E., Githaiga, P. N., & Chelogoi, S. K. (2023). Board structure and the likelihood of financial statement fraud. Does audit fee matter? Evidence from manufacturing firms in the East Africa community. **Cogent Business & Management**, 10(2), 2218175.
16. Kalovya, O. Z. (2023). Determinants of occupational fraud losses: offenders, victims and insights from fraud theory. **Journal of financial crime**, 30(2), 361-376.
17. Martinez-Garcia, I., Basco, R., Gomez-Anson, S., & Boubakri, N. (2022). Ownership concentration in the Gulf cooperation council. **International Journal of Emerging Markets**, 17(1), 219-252.
18. Mutschmann, M., Hasso, T. & Pelster, M. (2022), Dark Triad Managerial Personality and Financial Reporting Manipulation. **Journal of Business Ethics** 181, 763–788
19. Persons, O. S., 1995, Using Financial Statement Data to Identify Factors Associated with Fraudulent Financial Reporting, **Journal of applied Business Research**, Vol. 11, No.3.
20. Purnaningsih, N. K. C., Suaryana, I. G. N. A., Sudana, I. P., & Wirajaya, I. G. A. (2022). Fraudulent Financial Reporting Analysis on Non-Financial Companies Listed on IDX in Hexagon Fraud Perspective. **Budapest International Research and Critics Institute-Journal**, (5), 331-343.
21. Qalbi, M. N. (2023). Literature Review: Determinants of Potential Fraudulent Financial Statement with Pentagon Fraud Analysis in Manufacturing Companies. **International Journal of Comparative Accounting and Management Science**, 2(1), 24-30.
22. Rostami, V., & Rezaei, L. (2022). Corporate governance and fraudulent financial reporting. **Journal of Financial Crime**, 29(3), 1009-1026.

23. Saona, P., Muro, L., & Alvarado, M. (2020). How do the ownership structure and board of directors' features impact earnings management? The Spanish case. **Journal of International Financial Management & Accounting**, 31(1), 98-133.
24. Siagian, T., & Utami, W. (2022). The determinants of financial report restatement with audit quality as moderating variable: Manufacturing companies listed in Indonesia Stock Exchange: Financial restatement. **Journal of Economics, Finance and Accounting Studies**, 4(1), 629-641.
25. Spathis, C. T, (2002), "Detecting False Financial Statements Using Published Data: Some Evidence from Greece, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 17, No. 4.
26. Sukmadilaga, C., Winarningsih, S., Handayani, T., Herianti, E., & Ghani, E. K. (2022). Fraudulent Financial Reporting in Ministerial and Governmental Institutions in Indonesia: An Analysis Using Hexagon Theory. **Economies**, 10(4), 86.
27. Utami, L. (2023). Determinant of Auditors' Judgment on the Detection of Fraudulent Financial Statements. **Management & Accounting Review**, 22(1). 181-200.
28. Wang, Y., Yu, M., & Gao, S. (2022). Gender diversity and financial statement fraud. **Journal of Accounting and Public Policy**, 41(2), 106903.
29. Yanto, A. F. F. (2023). Determinants of Fraudulent Financial Reporting in Mining Companies: Pentagon Theory Fraud Perspective. **Jurnal Ilmiah Manajemen, Ekonomi, & Akuntansi (MEA)**, 7(1), 843-859.
30. Yusran, I. N. (2023). Determinants of the quality of financial reports. **International Journal of Professional Business Review**, 8(3), 11-25